وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولود معمري-تيزي وزو-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

عنوان المذكرة:

تأثير المنظمة العالمية للتجارة على السياسات التجارية للدول

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون

تخصص: قانون الأعمال

إعداد الطالبتين:

وزاني نسيمة

حداد مونية

تحت إشراف الأستاذة:

د.آيت يوسف صبرينة

لجنة المناقشة:

د- إقلولي ولد رابح صافية، أستاذة التعليم العالي..... رئيسا

د- آيت يوسف صبرينة، أستاذة محاضرة "ب" .....مشرفا ومقررا

د- ماديو ليلى، أستاذة محاضرة "أ".....ممتحنا

السنة الجامعية:2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

كلمة شكر

الحمد لله والشكر على كل شيء

نتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتورة والأستاذة المشرفة-آيت يوسف صبرينة-التي أشرفت علينا حيث منحتنا من وقتها الثمين وأفادتنا بنصائحها القيمة، فبفضل الله تعالى وتشجيعها أتممنا في إنجاز هذا العمل المتواضع

كما نتوجه بالشكر والعرفان إلى جميع الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

كما نرسل امتناننا لكل من ساهم في إكمال هذا العمل

من قريب أو من بعيد

نسيمة مونية

الإهداء

الحمد لله وبفضل الله تعالى اهدي ثمرة الجهد والنجاح إلى:

إلى النور الذي أنار دربي، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى مصدر الأمان الذي أستمد منه قوتي، إلى من كان لي سند في كل الأوقات، إلى من علمني حب العلم ، أرجو من الله أن يمد في عمره أبي العزيز

إلى نبع الحنان والحب وإلى التي كانت الداعم الأول لتحقيق طموحي، إلى مصدر سعادتي، إلى التي أبصرت بها طريق حياتي، إلى من كانت دعواتها تحميني، أمي العزيزة أرجو من الله عز وجل أن يحفظك لنا و يطول في عمرك

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي، إلى إخوتي الأعزاء اللذان أحبهم حبا كثيرا مسيل و مسيليا

إلى من كان لي سندا وعونا، إلى من تملكان قلب الأم بحبهن لي، إلى أقرب الناس لي، خالاتي الغاليات

إلى جدي وجدتي أطال الله في عمرهما، إلى كل أفراد عائلتي صغيرا وكبيرا حفظهم الله

إلى كل من أعطاني يد العون من قريب أو بعيد

مونية

الإهداء

إلى النعمة التي لا يمكن أن تتكرر في حياتي،إلى الذي دعمني في كل وقتي، وأعطاني بلا مقابل وعلمني أن الدنيا سلاحها العلم والمعرفة، والذي لا ينساني بالدعاء في كل سجدة في ليله ونهاره، أبي وحبيبي الغالي ورفيق دربي، حقا يعجز اللسان إلى إيجاد كلمات تعبر عن قيمتك، أرجو من الله عز وجل أن يحفظك لي ويطول في عمرك اللهم أمين.

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، أمي الغالية إلى التي سهلت لي الشدائد بدعائها وكافحت الحياة من أجلي لتحقيق ما أريده، حفظك الله ورعاك وأطال الله في عمرك اللهم أمين.

إلى أخواتي سندي وقوتي في هذه الحياة، سجية، أحسن، وعصفوري الصغير أنيس، وفق كم الله في حياتكم وأسعدكم دائما اللهم أمين.

نسيمة

قائمة المختصرات:

أولا: باللغة العربية

الجات: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية

البريكس: البرازيل، روسيا، هند، الصين، جنوب إفريقيا

ثانيا: باللغة الفرنسية

OMC : organisation Mondial du Commerce.

BRICS: brézil.russie.inde.chine.south africa.

FMI : fonds monétaire International.

Bird : banque internationale pour la reconstruction et le développement

المقدمة

مقدمة

عرف العالم بعد أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، الكثير من التغيرات و الاختلافات في عدة فروع و الكثير من المجالات، أبرزها المجال الاقتصادي الذي صاحبه صراعات فيما يخص العلاقات الاقتصادية العالمية، بين مختلف الدول و ظهور صراع السيطرة على العالم، كما نتج عن هذه الاختلافات إتباع سياسات حمائية شديدة التقييد، من قبل العديد من الدول في العالم مما أدى بدوره لعرقلة التجارة الدولية و تضاؤل حجمها ،الذي صاحبه أيضا تأثيرات سلبية على الاقتصاد العالمي ككل، فبهدف إصلاح ذلك برزت مجموعة من التكتلات الاقتصادية الدولية ،الإقليمية، في محلها التي هدفت إلى الهيمنة على الاقتصاد العالمي.

بعد الحرب الباردة مباشرة، باشرت الدول الصناعية الغنية ذات الاقتصاديات الكبرى و النظام الرأسمالي الحر إلى إرساء ما قواعد النظام الدولي الجديد، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وكان ذلك في إبداء رأيها الذي تمثل في إنشاء مؤسسات اقتصادية دولية لتنظيم الاقتصاد العالمي بمختلف جوانبه الثلاث المالي، النقدي ،التجاري و الدولي، فبهذا الصدد تم إنشاء كل من صندوق النقد الدولي الذي يهتم بتنظيم القطاع النقدي وتمويل الدول الأعضاء كذلك استقرار أسعار الصرف ، إلى جانبه أيضا تم إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يهتم بالقطاع المالي وإعادة تعمير البلدان الدول الأعضاء وتوفير الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية، يكمن الهدف المشترك للتوأم الصندوق النقد الدولي

والبنك الدولي بصفة عامة في ضمان استقرار النظام المالي والنقدي العالمي بحيث يرجع تأسيسهما لاتفاقية بروتن وودز سنة 1944.

بين التوصيات التي نص عليها مؤتمر بروتن وودز في أهم انطلاقاته هي إنشاء منظمة التجارة العالمية استكمالا لأركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد، إلا أن المحاولات باتت بالفشل، وبذلك حلت محلها اتفاقية الجات بحيث أصبحت الإطار الرسمي الذي يتم فيه

وضع القواعد التجارية ،كذلك إطار للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية، وفقا للقواعد والأحكام المتفق عليها وتحقيقا لأهداف تتمثل في رفع المستوى المعيشي للدول الأعضاء وغيرها، بحيث مرت بمجموعة من المفاوضات التي سعت إليها الدول في إطار جولات مختلفة بداية في جولة كينيدي لتنتهي بجولة الاوروغواي، التي انبثقت منها منظمة التجارة العالمية تحقيقا للنتائج التي توصلت إليها الدول المشاركة في جولة الاوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ،والتي تم التوقيع النهائي عليها في مدينة مراكش المغربية في 1994/04/05.

وبهذا تمثل المنظمة العالمية للتجارة الكيان الأساسي لتنظيم وإدارة التجارة الدولية بين الدول الأعضاء، والتي جاءت بهدف إحداث تغييرات جوهرية في الاقتصاد العالمي، بصفة عامة والسعي إلى تحرير التجارة العالمية و إلغاء كل القيود التي تعرقل التجارة العالمية .

أما بشان الدول التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية، فقد تبنت اختلافات في نوع السياسة التجارية التي برمجتها في مجالها التجاري، التي من خلالها تحقق المصلحة

الاقتصادية في مختلف الجوانب، فظهر هناك اتجاهين للسياسة التجارية في تنظيم التجارة الدولية بحيث يتمثل الاتجاه الأول، في تحرير التجارة التي عرفت بسياسة حرية التجارة، التي تتميز بإلغاء كل الحواجز التي تعيقها وتعرقلها في مختلف ظروفها، إلى جانبها ظهر اتجاه ثاني يتميز بوضع قيود تعريفية بهدف حماية الصناعة الوطنية من أي منافسة أجنبية.

كان للتحرير التجاري الدولي، تأثير على اقتصاديات الدول المزدهرة و الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا لذلك انفردت بقوتها الاقتصادية غداة الحرب العالمية الثانية، وذلك عن طريق وضع هذه الأخيرة لاستراتيجيات اقتصادية عالمية على نحو يحقق مصالحها بهذا أصبحت تمتلك أقوى اقتصاد في العالم ،لأنه مبنى على نظام رأسمالي حر و كل هذا راجع لمقومات منها اتخاذ الدولار كعملة رسمية الذي تعتمد عليه اغلب الدول في مبادلاتها التجارية ، وكذلك استحواذها للشركات المتعددة الجنسيات وامتلاكها لمنظمات اقتصادية مثل

التوأم الاقتصادي صندوق النقد الدولي و البنك الدولي اللذان يعملان لصالحها. من بين الدول المتقدمة التي أثرت عليها المنظمة العالمية للتجارة نجد الصين التي مرت بتجربة تنموية التي ساعدتها في أن تصبح ثاني قوة اقتصادية فعالة بفضل السياسة التجارية التي اتبعتها و تعدد الشراكات التجارية التي تعقدها مع مختلف الدول ، نظرا للتنافس العالمي بين البلدان ظهر التكتل الاقتصادي القوي الذي يسمى بالاتحاد الأوروبي الذي أسس لتحقيق التنمية الاقتصادية و توحيد العملة اليورو.كما تحالفت مجموعة من الدول ذات اقتصاديات صاعدة لتأسيس منظمة البريكس التي أصبحت قوة اقتصادية على الساحة الدولية.

إن بتنامي انضمام الدول النامية والجزائر كنموذج إلى منظمة التجارة العالمية كان بهدف تحقيق الرقي الاقتصادي لهذه الدول، بحيث اثر عليها بالإيجاب و انعكس أيضا سلبيا وهذا يكمن في عدة مجالات منه القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات والمنسوجات والملابس بحيث استفادت هذه الدول في انفتاح تجارتها مع العديد من البلدان المتقدمة ما يجعلها تستفيد من التكنولوجيا المتطورة .

يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب شخصية و ذاتية تتمثل في رغبتنا و ميولنا للخوض للمزيد من البحث و المعرفة كون أن موضوع منظمة التجارة العالمية تطرقنا إليه من قبل ، وأسباب موضوعية تعود للأهمية التي تكتسبها منظمة التجارة العالمية في الحياة الاقتصادية وتحرير التجارة الدولية .

تكمن أهداف دراسة موضوع تأثير المنظمة العالمية للتجارة على السياسات التجارية للدول في الدور الذي تلعبه في تحقيق الانفتاح التجاري باعتبارها كيان دولي ينظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، و التزام الدول التي تسعى لاكتساب العضوية فيها بإتباع سياسات تجارية تختلف من دولة لأخرى هناك من تتبع سياسة حرية التجارة وأخرى سياسة حماية التجارة الدولية.

و من هذا المنطلق ارتأينا لطرح الإشكالية التالية:

إذا كانت المنظمة العالمية للتجارة آلية لإدارة التجارة الدولية ورسم السياسة التجارية الدولية، فكيف أثرت على السياسات التجارية للدول في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة ؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي بحيث وصفنا منظمة التجارة العالمية بتطورها من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة كذلك السياسات التجارية الدولية التي تدخل في إطارها، كما حللنا تثير المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية .

قسمنا دراسة هذا الموضوع إلى فصلين تطرقنا إلى الطبيعة القانونية للمنظمة العالمية للتجارة (الفصل الأول)، والى تأثير تحرير التجارة الدولية على الدول المتقدمة والنامية(الفصل الثاني).

الفصل الأول: الطبيعة القانونية للمنظمة العالمية للتجارة

شهد العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، صعوبات و تغيرات كبرى خاصة في الجانب الاقتصادي و ظهور صراع السيطرة على الأسواق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر و هذه التحولات كانت دافع لظهور الحاجة لتحرير التجارة الدولية مما دفع الكثير من الدول للجوء إلى وسيلة أكثر نجاعة من الحرب لتطوير الاقتصاد بالتالي أصبح أكثر من الضروري الاهتمام بالمصلحة الاقتصادية وإعادة بناء ما دمرته الحرب، بحيث ظهرت بعض المنظمات الدولية منها منظمة الأمم المتحدة لتنظيم العلاقات السياسية بين الدول و منظمات دولية لتنظيم القطاع النقدي الدولي و القطاع المالي مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير

وأخيرا ظهور منظمة التجارة العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لتقود العالم إلى الانتعاش الاقتصادي والرخاء و لتنظيم الاقتصاد العالمي الجديد ككيان دولي جديد تتمتع بالشخصية القانونية للمنظمات الدولية(المبحث الأول). فيما أن التجارة الدولية هي الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية، وتحرر التجارة فعلى البلدان اتخاذ و تجسيد سياسات تجارية تتماشى مع السياسة الاقتصادية للتأثير على النمو الاقتصادي، فالسياسة التجارية التي تسود النظام التجاري الجديد تسعى لتحقيق المصلحة الاقتصادية(المبحث الثاني).

المبحث الأول : المنظمة العالمية للتجارة آلية لإدارة التجارة الدولية

ولدت رغبة لدى الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية في تشكيل عالم جديد يهتم بتنشيط الاقتصاد العالمي ،و هذا ما دفع بالعزم على تكوين قطب ثالث للعولمة و المتمثل في المنظمة العالمية للتجارة و هي الأساس القانوني، و المؤسساتي لإدارة النظام التجاري الجديد و التي تكون أهداف هذه الأخيرة تنظيم التجارة بين الدول الأعضاء و ضمان انفتاح التجارة العالمية. و بانعقاد مؤتمر بررتن وودز الذي أوصى بإنشاء ثلاث منظمات كصندوق

النقد الدولي و البنك العالمي للإنشاء و التعمير و منظمة التجارة العالمية. إلا أن المحاولة فشلت في عدم الوصول إلى إنشاء المنظمة لإدارة التجارة الدولية و لهذا تولت محلها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة ،مرت هذه الأخيرة بعدة مراحا توصلت في الأخير إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية لتسهيل التجارة الدولية بين البلدان (المطلب الأول)،التي تقوم على مجموعة من المبادئ و القواعد التي تنظم التجارة الدولية لتحقق من خلالها نظام اقتصادي مزدهر(المطلب الثاني).

المطلب الأول : مفهوم المنظمة العالمية للتجارة

إن المنظمة العالمية للتجارة هي آلية لإدارة التجارة الدولية، في مختلف العلاقات الاقتصادية وباعتبارها الدعامة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي تسوده حرية التجارة والمنافسة الحرة و الاستثمار ،و التي مرت نشأتها بعدة مراحل(الفرع الأول)،وكونها منظمة اقتصادية تقوم بمهام الإشراف على مختلف قواعد التجارة الدولية(الفرع الثاني)،بحيث تسعى هذه المنظمة للرقي الاقتصادي لتحقيق الأهداف و الوظائف التي أنشأت من أجلها(الفرع الثالث).

الفرع الأول : نشأة المنظمة العالمية للتجارة

إن المنظمة العالمية جاءت كخلفية لاتفاقية التعريفات الجمركية و التجارة،المعروفة بالجات لذا يستوجب علينا التطرق لنشأة الجات(أولا)،أهدافه(ثانيا)،لنتوصل لدوافع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة(ثالثا).

أولا : نشأة الجات

الجات ، عبارة عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة هي تلك الاتفاقية المتعددة الأطراف التي تفرض التزامات و تعطي حقوقا للمنظمين إليها، تمثل تلك الحقوق و الالتزامات التي

تنشأ من العقود بين الأطراف المتعاقدة و لذلك سميت الدول المنظمة للجات بالأطراف المتعاقدة.[1]

في تاريخ 30 أكتوبر 1947 تم التوقيع بقصر الأمم بجنيف على اتفاقية من قبل 23 دولة على أن تكون هذه الاتفاقية مؤقتة ريثما يتم إنشاء منظمة عالمية للتجارة و إرساء ما جاء في ميثاق هافانا، و أصبحت الاتفاقية نافذة اعتبارا من أول جانفي 1948 و تضمنت أحكاما خاصة بإقامة التوازن بين حماية الإنتاج المحلي و زيادة معدلات التجارة الدولية، و تعد الاتفاقية بمثابة معاهدة دولية متعددة الأطراف تنشئ حقوقا و التزامات على الدول الأعضاء، فيها و سميت بالأطراف المتعاقدة .

قانونيا، عرفت الاتفاقية بأنها عقد بين مجموعة الدول الأعضاء. و العضوية فيها تختلف عن المنظمات الدولية الأخرى حيث لا يحصل الطرف المتعاقد العضوية فيه، إلا بتقديم تنازلات جمركية للدول الأخرى الأعضاء أي بمفهوم آخر تلتزم الاتفاقية أن تكون السياسة التجارية للأطراف المتقاعدة مسايرة لنظام حرية التجارة ، ووفقا لما يسمى بالتنازلات الجمركية. [2]

وفي الأصل لا تقبل العضوية أية دولة في اتفاقية بعد أن تتأكد باقي الأطراف المتعاقدة به من أن الدولة طالبة العضوية تطبق مبادئ عامة كمبدأ الدولة الأولى بالرعاية و المعاملة الوطنية في سياستها التجارية مع الالتزام باستمرار هذه السياسة لكي تستفيد منها الدول الأخرى .[3]

---

[1]– جابر فهمي عمران، انعكاسات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الشركات متعددة الجنسيات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017، ص31.

[2]– كريمة لعيساوي ، **تطور النظام التجاري الدولي و انعكاساته على النظام الاقتصادي و السياسي الجزائري** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر3, 2021 ، ص 30.

2– كريمة لعيساوي، المرجع السابق، ص31 .

وتشمل الاتفاقية 38 مادة تنظم التجارة الدولية بين البلدان المتعاقدة، هذه المواد تخص الاتفاقية المتعددة الأطراف، مع وجود اتفاقية ثنائية مثل الاتفاقيات التي تخص الإغراق وتشجيع التجارة و الامتيازات المعطاة. فمنذ تاريخ 1 جانفي 1948 أصبحت الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية الإطار الرسمي الذي تم فيه وضع القواعد التجارية و كذلك أصبحت إطار للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقا للقواعد و الأحكام المتفق عليها.[1]

من بين المبادئ التي تبنتها الجات نذكر:

1-مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: التي تعني المساواة في المعاملة بين كل دول الاتفاقية، وليس منح رعاية خاصة لإحدى دولها ،دون الدول الأخرى.[2]

2-مبدأ تخفيض الرسوم الجمركية: و يعني ضرورة القيام بتخفيضات جمركية بصفة دورية،بهدف حماية الصناعة الوطنية لظروف كل دولة بشرط احترام التزامات كل دولة متعاقدة في الجات.[3]

3-مبدأ عدم الإغراق: نصت المادة (2) من اتفاقية الجات على إلزام الأطراف المتعاقدة في الجات بعدم تصدير منتجات بأسعار أقل من سعرها الطبيعي في دولهم، إذا كان ذلك يؤدي إلى الإضرار بمصالح المنتجين المحليين في الدول المتعاقدة المستوردة.[4]

1- كريمة لعيساوي، المرجع السابق، ص31 .

2- منظمة التجارة العالمية (WTO)، على الرابط: http://www.muqatel.com، تم الاطلاع عليه يوم 2024/03/26، على الساعة 13:56.

3- كريمة لعيساوي،**النظام التجاري الدولي :من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية،العدد9، ديسمبر، جامعة الجزائر3، 2017،ص129.

4- مجاني غنية، **دور المنظمة العالمية للتجارة في مكافحة الإغراق**، مجلة الإحصاء و الإقتصاد التطبيقي،العدد28،جامعة الجزائر،2017،ص98

4-مبدأ الشفافية: تنص على تبادل التنازلات الجمركية بين الدول الأعضاء و يتم تبادل هذه التنازلات عن طريق ثلاث طرق : عن طريق المفاوضات ،أو من خلال التنازلات التي تقدمها الدول،أو بالاتفاق الجماعي على تخفيض كافة الرسوم الجمركية دون استثناء:

ويقصد به حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية على استخدام الرسوم الجمركية فقط دون اللجوء إلى الإجراءات كحظر الاستيراد مثلا أو تقييد كمياته من خلال الحصص.[1]

خلال حوالي نصف القرن بقيت المبادئ القانونية الأساسية للجات كما كانت في 1948 وكانت هناك إضافات تحت شكل فقرات بخصوص التنمية، أضيفت في الستينات و اتفاقيات متعددة الأطراف في السبعينات، استمرت المجهودات لتقليص الرسوم الجمركية، و النتائج المتحصل عليها في هذا الصدد إلى سلسلة من المفاوضات التي أطلق عليها اسم "جولات" بدأت بجولة كينيدي لتنتهي بجولة الأوروغواي .[2]

جولة كينيدي 1964-1967:

نتج عن جولة كينيدي اتفاق الجات لمكافحة الإغراق، و لكنها فشلت في الاتفاق على القضايا الزراعية في أول محاولة للتفاوض على التدابير غير الجمركية، كما رفضت الاتفاقات الأخرى غير الجمركية من الولايات المتحدة، كذلك فشلت الاتفاقات حول مكافحة الإغراق و التقييم الجمركي لأن قانون الأمريكي عام 1962 الخاص بالتوسع في التجارة لم يرد فيه ما يتعلق بالإجراءات غير الجمركية، و دفع الكونغرس الأمريكي إقرار تشريع الاتفاقات.[3]

جولة طوكيو 1973-1979:

[1]- كريمة لعيساوي،المرجع السابق،ص130.

[2]- محجوبي إلياس , سويقات زكرياء , **مبدأ حرية التجارة الدولية** , مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي , تخصص قانون خاص كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة قاصدي مرباح , ورقلة , 2018 ,ص29 .

[3]- المرجع نفسه، ص29.

تعتبر جولة طوكيو محاولة جادة لتوسيع و تحسين نظام الجات فقد صاغت أول مجموعة مبادئ غير جمركية لإدارة تقديم الدعم و الرسوم التعويضية و المشتريات الحكومية و التقييم الجمركي و تراخيص الاستيراد و رسوم مكافحة الإغراق و الطيران المدني و منتجات الألبان واللحوم.[1]

جولة الأوروغواي 1986-1994

تعتبر من أهم الجولات وآخرها التي عقدت في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة،سميت هذه الجولة بجولة الأوروغواي نسبة إلى الدولة التي اجتمع فيها المؤتمر الوزاري، ومن بين نتائج التي أسفرت عنها جولة الأوروغواي نشأة المنظمة العالمية للتجارة.[2]

فبعد مفاوضات دامت سبع سنوات وقع ممثلو 117 دولة في مدينة مراكش، و بالتحديد في 1994/04/15 اتفاقا عالميا للتجارة أصبح يعرف باتفاق مراكش، كما تم الإعلان عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي بدأت أعمالها في 1995/12/01 لتحل محل اتفاقية الجات التي عملت مراقبا مؤقتا للتجارة العالمية منذ سنة 1947. [3]

ثانيا : أهداف الجات

تستهدف اتفاقية الجات لبلوغ أهداف عالية و سامية في مجال التجارة الدولية التي يمكن إجمالها في رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء (أولا)،السعي نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول الأعضاء (ثانيا)،الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الطبيعية(ثالثا).

1- رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء :

[1]- محجوبي إلياس , سويقات زكرياء، مرجع سابق، ص30.

[2]-محمد عبد الله شاهين محمد، **الاقتصاد المعرفي و أثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية**، دار حمثيرا للنشر و التوزيع، القاهرة، 2018، ص282.

[3]- المرجع نفسه، ص30.

إن رفع مستوى المعيشة للدول هو الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه الدول الأعضاء عن طريق التجارة الخارجية و من ثم ترسم سياستها التجارية الهادفة لذلك ورد هذا الهدف في ديباجة الاتفاق التي تنص على : " **إن الحكومات الموقعة على الاتفاقية، تعترف بأنه ينبغي أن تعمل لتسير علاقاتها في مجال التجارة و الاقتصاد من أجل رفع مستوى المعيشة...إذن يتضمن هذا الهدف تحقيق رسم سياسة من شأنها التوسع في حجم التجارة الدولية عموم، وذلك برفع القيود الجمركية و غير الجمركية التي تعترض التجارة الخارجية.**" [1]

و رفع مستوى المعيشة بهدف الوصول إلى رفاهية المجتمعات هو مصطلح يشير إلى قيام الدول، بتقديم خدمات و تأمينات اجتماعية إلى أفراد المجتمع بما يحقق ارتفاع مستوى المعيشة أو ضمان حد أدنى لها.[2]

2- السعي نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول الأعضاء: قد جاء هذا الهدف كذلك في ديباجة الاتفاق بنصها: "و ضمان التشغيل الكامل و ضمان حجم كبير و مضطرد من الدخل القومي الحقيقي تدريجيا و زيادة الطلب الحقيقي"، جاء التركيز على هذا الهدف في ضوء أوضاع العالم قبل الحرب العالمية الثانية و أثناءها، و التي اثبت للعالم ضرورة التوظيف الكامل للعمالة حتى لا يتكرر ما وقع في عام1930، حيث أن أهم مشكلتين برزتا في تلك الفترة هي مشكلة الحماية التجارية و مشكلة مكافحة البطالة.[3]

3- الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية :

ورد هذا الهدف أيضا في ديباجة الاتفاق التي جاء فيها :"**... و تنمية استخدام الموارد**

---

[1] – عبد الناصر نزال العبادي، **منظمة التجارة العالمية (WTO) و اقتصاديات البلدان النامية** ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان 1999، ص 26.

[2]– المرجع نفسه، ص26.

[3]– عبد الناصر نزال العبادي، المرجع السابق، ص28.

العالم استخداما كاملا و توسيع نطاق الإنتاج و التبادل للبضائع ..."

ورد نص الاستخدام الأمثل للموارد في ديباجة الاتفاقية العامة، يؤكد عملية تحرير التجارة برفع القيود الجمركية. و العقبات التجارية الأخرى لا يمكن الوصول إليه، إلا إذا تم الحفاظ على هذه الثروات باستخدامها بطريقة عقلانية، و هذا يعني البحث عن كيفية تنمية الموارد الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد و الثروات، يقوم أساسا على زيادة القوى الإنتاجية في الاقتصاد القوى لكل دولة عن طريق زيادة الإنتاجية في فروع الإنتاج القائمة، و إيجاد فروع إنتاجية جديدة، و تامين التبادل التجاري بين الدول بوسائل و قواعد قانونية للاستفادة من التخصص و تقسيم العمل الدولي .[1]

ثالثا: دوافع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة

كما ذكرنا سابقا أن المنظمة العالمية للتجارة جاءت كخلفية للاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة, بظهور بعض الأوضاع التي أدت إلى إنشاء كيان لإدارة النظام التجاري الجديد.من بين الأسباب التي أدت إلى زوال الجات نذكر منها :

– انهيار المعسكر الاشتراكي و تدهور أوضاع الإتحاد السوفيتي سابقا و تفككه، مما فسح المجال لهيمنة المعسكر الرأسمالي و إنفراده بإدارة الاقتصاد العالمي و توجيهه.[2]

[1]– عبد الناصر نزال العبادي، المرجع السابق، ص28.

[2]– آيات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر– مصر)**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2011، ص71.

– فشل مسيرة التنمية في البلدان النامية و تفاقم مشكلات المديونية، و ما نجم عن ذلك من قبول اضطراري بالسياسات الاقتصادية الليبرالية كمحاولة لإصلاح الأوضاع الاقتصادي المرتدية و من بينها سياسة تحرير التجارة.

– تجاهل مبادئ عدم التفرقة و شرط الدولة الأولى بالرعاية تماما في قاموس تعامل كل الأعضاء التجاريين، حيث سادت الحلول الأحادية و التميز في المعاملة، مما أدى إلى تدهور النظام الجماعي للجات، ناهيك على أن تزايد عدد الاتفاقيات التفضيلية الإقليمية ومناطق التجارة الحرة كانت تسير ضد الاتجاه العام للجات. وتطور أزمات الدول الصناعية رغبتها في توسيع أسواقها الخارجية لبعث حركية النشاط الاقتصادي من جهة، و للتخلص من الأعباء المتزايدة لحماية اقتصادياتها المحلية من جهة أخرى. [1]

إذن هذا ما أدى لخلق المنظمة العالمية للتجارة لإرساء حرية التجارة بين الدول الأعضاء.

لقد ظهرت فكرة إنشاء المنظمة العالمية للتجارة لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، قبل بدا عمل الجات حيث أعدت الحكومة الأمريكية عام 1945 مشروعا لإنشاء منظمة دولية للتجارة، على غرار صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، و لكن الكونغرس الأمريكي رفض هذا المشروع و كان ذلك عام 1950، و مع مرور الوقت و تشعب عمليات التجارة الدولية و تطورها خاصة في الثمانينات نادى البعض بإنشاء منظمة التجارة العالمية في جولة الأوروغواي و على الرغم من المعارضة الأمريكية إلا أنها وافقت مؤخرا، تتضمن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية تتكون من 16 مادة عامة تغطي مختلف الجوانب القانونية و التنظيمية التي تحكم عمل هذه المنظمة ،هي النظام الدولي الوحيد الذي ينشغل بالقواعد التي تدير التجارة بين البلدان [2]

[1]– آيات الله مولحسان، المرجع السابق، ص71.

[2] – تزالت محمد، محمد شاريف العربي، **السياسات التجارية و الاندماج في الاقتصاد الدولي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، ميدان علوم اقتصادية والتسيير علوم تجارية، شعبة علوم اقتصادية، تخصص مالية و اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية،و علوم التسيير،جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2015–2016، ص50.

في قلب هذا النظام نجد اتفاقيات OMC تتفاوض عليها البلدان الأقوى عالميا في التجارة. هذه الوثائق تمثل القواعد القانونية الأساسية للتجارة الدولية، و العقود التي أساسها

ستبني الدول سياستها التجارية داخل الحدود المتفق عليها، بهدف مساعدة المنتجين للسلع و الخدمات، المصدرين و المستوردين في ممارسة نشاطاتهم.[1]

الفرع الثاني : ميلاد المنظمة العالمية للتجارة

أنشئت منظمة التجارة العالمية بموجب معاهدة دولية سميت "باتفاقية مراكش" الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية.[2]

بحيث أنسبت إليها مهمة الرقابة على التجارة بين الدول الأعضاء و تنفيذ ما جاء في الاتفاقية المتعددة الأطراف فهي منظمة جاءت لسد نقائص و عيوب الجات (أولا) ،ولتحقيق ذلك تحتاج لأجهزة تنظم إدارتها (ثانيا).

أولا:تعريف المنظمة العالمية للتجارة

جاءت المنظمة العالمية للتجارة نتيجة عدة جولات من المفاوضات بداية من جولة كينيدي نهاية بجولة الأوروغواي الممتدة من 1986الى 1994 التي انبثقت منها هذه المنظمة.التي يقع مقرها في جنيف عاصمة سويسرا.[3]

تعرف المنظمة العالمية للتجارة بأنها "**منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة ،تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة و إقامة**

[1] – تزالت محمد، محمد شاريف العربي، المرجع نفسه,ص50.

[2]–الفتلاوي سهيل حسين، **منظمة التجارة العالمية**،دار الثقافة للنشر و التوزيع،عمان،2005.ص 46.

[3]–عياش قويدر ،إبراهيمي عبد الله ، **آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم** ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،عدد2 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف،2005 ،ص56.

دعائم النظام التجاري الدولي و تقويته في مجال تحرير التجارة الدولية و زيادة التبادل التجاري و النشاط الاقتصادي العالمي."[1]

تقف المنظمة العالمية للتجارة على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي في رسم و توجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم.[2]

تمتاز المنظمة العالمية بنظام عضوية خاصة ، تختلف عن طريقة الانضمام للمنظمات الأخرى بحيث تتم بطريقتين العضوية الأصلية المضمونة للأطراف المتعاقدة ،و العضوية بالإنظمام للذين يرغبون للدخول للمنظمة اللذين يستوفون شروط المنظمة.

ثانيا : الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

باعتبار أن المنظمة العالمية للتجارة منظمة دولية، تتمتع بالشخصية القانونية و لها صلاحيات و اختصاصات فتحتاج عند مباشرة مهامها أجهزة لتباشر هذه الاختصاصات لأسم و لحساب المنظمة.

1 – **المؤتمر الوزاري** : هو الجهاز الأعلى فحسب الفقرة الأولى من المادة الرابعة من اتفاقية منظمة التجارة العالمية يتألف من ممثلي جميع الأعضاء فهو جهاز عام يضم الأعضاء في المنظمة جميعا والتصويت يكون للأعضاء جميعا و لكل عضو في المؤتمر الوزاري صوت واحد، كما أن لكل عضو الحق في أن يطلب إلى المؤتمر الوزاري اتخاذ القرارات المتعلقة باختصاص المنظمة.[3]

2– **المجلس العام** : هو الذي يتولى الإشراف على التنفيذ اليومي لمهام المنظمة، و يتولى مهام المجلس الوزاري فيما بين فترات انعقاده فضلا عن توليه مهام هيئة فض

---

[1]-سلامي ميلود، بوستة جمال،**المنظمة العالمية للتجارة و تأثيرها على الجزائر في حالة الانضمام** ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية،المجلد 1،العدد7، جامعة باتنة ،سبتمبر،2017.ص248.

[2]– المرجع نفسه، ص 248.

[3] – ياسر الحويش، **المنظمات الدولية الاقتصادية**، الجامعة الافتراضية السورية,2018 ، ص 158 ، على الرابط**https://pedia.svuonline.org** ، تم الاطلاع عليه يوم2024/02/23، على الساعة 10:54.

المنازعات و مهام مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء و يجتمع المجلس عند الحاجة، و يتألف المجلس من ممثلي عن كل الدول الأعضاء و تتفرع منه مجالس متخصصة منها مجلس التجارة في السلع و مجلس التجارة في الخدمات، و مجلس حماية حقوق الملكية الفكرية، عضوية هذه المجالس مفتوحة أمام كل الدول الأعضاء.

3-اللجان الفرعية :

و هذه لجان تكون بمعرفة المجلس الوزاري، منها لجنة التجارة و التنمية و لجنة قيود ميزان المدفوعات و لجنة الميزانية و اللجنة الإدارية و المالية.[1]

4-السكرتارية :

و يتضمن هيكل المنظمة سكرتارية يرأسها سكرتير عام يعينه المجلس الوزاري و يحدد صلاحيته و شروط خدمته و يعين المدير العام موظفي السكرتارية، و يحدد واجباتهم و صلاحيتهم و شروط خدمتهم طبقا للقواعد العامة التي يحددها المجلس الوزاري.[2]

الفرع الثالث : أهداف و مهام المنظمة العالمية للتجارة

تسعى منظمة التجارة العالمية في تحقيق أهدافها لتنظيم التجارة الدولية بين الدول الأعضاء بضمان حرية التبادل التجاري و إقامة نظام اقتصادي مزدهر (أولا)، كونها هي المنظمة المشرفة على قواعد التجارة الدولية أوكلت لها مهام لتنفيذها (ثانيا).

أولا : أهداف المنظمة العالمية للتجارة

إن وراء إنشاء المنظمة العالمية للتجارة جملة من الأهداف تصبو إليها، تتمثل أساسا في تحرير التجارة العالمية، زيادة عن ذلك توجد أهداف أخرى منها :

[1] – عبد الناصر نزال العبادي، المرجع السابق، ص 93.

[2] – عبد الناصر نزال العبادي، المرجع السابق، ص 94.

1- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية : و يتم ذلك من خلال جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى أو ناد من أجل البحث في شتى الأمور التجارية، فهي بذلك تمنحهم فرصة للقاءات الدائمة، خاصة و أن المؤتمر الوزاري يجتمع مرة كل سنتين على الأقل.[1]

2- حل المنازعات بين الدول الأعضاء : تعتبر عملية حل المنازعات و الخلافات التي قد تحصل بين دول أعضاء المنظمة من أحد أهم أهداف منظمة التجارة العالمية، بحيث تعتبر آلية فعالة و قوة رادعة لحل النزاعات بأكثر فعالية التي قد تحصل بين دول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات أو الاختلافات حول تفسير أحكامها.

3- تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء : و ذلك عن طريق رفع مستويات المعيشة و الزيادة في الإنتاج المتواصل، والاتجار في السلع و الخدمات، مما يتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم وفقا للتنمية مع المحا فضة على البيئة و حمايتها.[2]

4- سعي المنظمة العالمية للتجارة إلى تقوية الاقتصاد العالمي: و ذلك بتحرير التجارة العالمية من جميع القيود التي تعيقها، و تسهيل الوصول و النفاذ إلى الأسواق العالمية، وأيضا رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء .[3]

5- إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء : تلعب الشفافية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول خاصة مع تعدد التشريعات و تنوع القطاعات التجارية

و الابتكارات، لذلك تفرض معظم اتفاقيات المنظمة على الدول الأعضاء إخطار غيرها بالتشريعات التجارية والأحكام ذات العلاقة بشؤون التجارة العالمية.[1]

---

[1] – بن عيسى شافية، **أثار و تحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير, تخصص نقود و مالية, كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03, 2011,ص27.

[2] – شرادي نبيل، **دور المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الخارجية للبلدان النامية**، مجلة المعيار،العدد18،كلية الحقوق،جامعة الجزائر2017،01،ص215.

[3] – سحوان نوال، **النظام التجاري الدولي بين الغات و المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص:قانون الأعمال,كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو, 2024، ص57.

ثانيا : مهام المنظمة العالمية للتجارة

لكل منظمة اقتصادية دولية مهام تباشرها لتحقيق الهدف الذي عينت لأجله، فالمنظمة العالمية للتجارة آلية للإشراف على النظام التجاري الجديد. إذن تتمتع بمهام حيوية كالتالي:

1- الفصل في المنازعات التي قد تحدث بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية المتفق عليها في جولة الأوروغواي.[2]

2- الإشراف على تنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء و تسهل تنفيذ و إدارة الاتفاقيات المنبثقة عن جولة الأوروغواي.[3]

3- تنظيم المفاوضات التي ستجري بين الدول الأعضاء مستقبلا حول بعض المسائل المعلقة و بعض الأمور الأخرى المتفق عليها في جولة أوروغواي، فضلا عن المفاوضات الرامية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة بوجه عام.[4]

4 – متابعة السياسات التجارية الدولية و مدى انسجامها مع ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر مراكش.

5- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء و التعمير و الوكالات التابعة لهما، بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الانسجام و التوازن في عملية صنع السياسات الاقتصادية الدولية.[5]

---

[1] –حاج يوسف سارة أم الخير، **انعكاسات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، فرع :تسويق و تجارة دولية,تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير,جامعة محمد خيضر، بسكرة, 2015، ص 17.

[2] – المرجع نفسه، ص 17.

[3]– محمد عبد الله شاهين محمد، **التجارة الدولية و أثرها على التجارة الخارجية للدول العربية**، دار حمثيرا للنشر و التوزيع ، مصر، 2018،ص 162.

[4] – بن عيسى شافية، المرجع السابق،ص 28.

[5]– المرجع نفسه، ص162.

المطلب الثاني : المبادئ و القواعد الأساسية للمنظمة العالمية للتجارة

إن الغرض الفعال و الأساسي الذي جاءت من أجله المنظمة العالمية للتجارة هو السعي إلى إدارة و تحرير التجارة الدولية، و تنفيذ اتفاقية الجات المتعددة الأطراف بحيث اتفقت الأطراف المتعاقدة على الالتزام بجملة من المبادئ (الفرع الأول) ،و لنفاذ أطراف الاتفاقية للأسواق العالمية المتقدمة يفرض عليهم أيضا إتباع قواعد تنظيم التجارة الدولية التي تتبعها منظمة التجارة العالمية(الفرع الثاني).

الفرع الأول : المبادئ الأساسية للمنظمة العالمية للتجارة

من التزامات الدول الأعضاء في هذه المنظمة احترام بنود و مبادئ التي تقوم عليها المنظمة لتحقيق الأهداف المكلفة بها، لعل من بين هذه المبادئ نجد مبدأ عدم التمييز (أولا)،مبدأ الشفافية(ثانيا)

أولا : مبدأ عدم التمييز

يمكن وصف التمييز في التجارة الدولية، على أنه تفريق في المعاملة يسبب حرمانا أو ضررا لا يساعد على نجاح السياسة الاقتصادية، و من بين قاعدتين أساسيتين التي تشكل مضمون مبدأ عدم التمييز هما كالتالي : [1]

1-شرط الدولة الأولى بالرعاية : هذا مبدأ أساسي و مشترك تم النص عليه في كل اتفاقيات التجارة السلع و الخدمات و حقوق الملكية الفكرية، بمقتضى هذا الشرط " تتفق الدول الأطراف في المعاهدة على أن تتمتع بأية شروط أفضل يمكن أن تمنحها إحدى الأطراف إلى دولة ثالثة بمقتضى معاهدة تبرم بينهما".[2] يتطلب هذا المبدأ وجود ثلاثة أطراف رئيسية هم، "المانح" و هو الذي يتعهد قبل دولة ما بان يضمن لها معاملة الدولة

[1] – ياسر الحويش، المرجع السابق، ص183.

[2]– مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية، النظام الدولي للتجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2006 ، ص 10.

الأكثر بالرعاية، و "المستفيد"و هو المتعهد له بتلقي هذه المعاملة و الغير "المفضل" هو الذي يتلقى المزايا التفضيلية من المانح.[1]

يرد على هذا المبدأ استثناءات عامة و خاصة يمكن رصدها كالتالي:

أ-الاستثناءات العامة: استبعاد تطبيق هذا الشرط لاعتبارات المحافظة على النظام العام ، وللمحافظة على الموارد الاقتصادية .[2] كما تتمتع أي دولة عضو في الاتفاق ،في اتخاذ التدابير و الإجراءات اللازمة لحماية مصالحها الأمنية الأساسية.[3]

ب-الاستثناءات الخاصة: يستثني من تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية التكتلات الاقتصادية، أو التجارية سواء في شكل اتحاد جمركي أو شكل منطقة حرة.[4]

اشترطت المنظمة العالمية للتجارة لأعضاء التكتل التزامات منها الالتزام بتقديم برنامج تأسيس التكتل، للتعرف على مضمون تدابير إنشاء هذا التكتل، و الالتزام بشمول التكتل للمبادلات التجارية الأساسية للدول الأعضاء، و أن يكون هدفها تسهيل التجارة الدولية من خلال إزالة الحواجز الجمركية و رفع القيود التجارية.[5]

2- مبدأ المعاملة الوطنية : يأتي هذا المبدأ من أجل تحقيق المساواة في المعاملة بين المنتجات المستوردة و تلك الوطنية المماثلة لها، فالتمييز مرفوض في المعاملات الدولية التجارية و التنافس بين المنتجات لابد أن تستند إلى مدى ما تتمتع به من مزايا نسبية أو تنافسية حقيقية، فالمنتجات المستوردة من الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة تلقى ذات المعاملة السارية و المطبقة على المنتجات الوطنية المماثلة فلا يتم فرض رسوم أو ضرائب

---

[1]-احمد صالح علي، **خصوصية نظام شرط الدولة الأولى بالرعاية في إطار قانون منظمة التجارة العالمية**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية، المجلد55، العدد2، جامعة الجزائر01، 2018،ص 346.

[2]-سلامي ميلود، بوستة جمال، **المنظمة العالمية للتجارة و دورها في تنظيم المنافسة العادلة للتجارة الدولية**، مجلة القانون و المجتمع، المجلد07، العدد01،جامعة باتنة01، 2019، ص145.

[3]- احمد صالح علي، المرجع السابق، ص 352.

[4]-المرجع نفسه، ص145.

[5]- احمد صالح علي، المرجع السابق، ص 355-357.

على المنتجات المستوردة بذات المعاملة المقررة للمنتجات المحلية في نطاق القوانين و اللوائح المؤثرة على البيع و الشراء و النقل و التوزيع و الاستخدام.[1]

ثانيا : مبدأ الشفافية

يجيء مبدأ الشفافية ليرسخ من هدف حرية التجارة الدولية، فبمقتضى هذا المبدأ الجديد تنص الفقرة ب الملحق رقم (3) لاتفاقية مراكش و المنشئ لآلية استعراض الساسة التجارية على إن الدول عليها الالتزام بالشفافية كمبدأ موجه لها في معاملاتها التجارية، لذا فإنه وفقا للنص المذكور " يعترف الأعضاء بالأهمية الراسخة للشفافية المحلية من اتخاذ القرارات الحكومية في الأمور المتعلقة بالسياسات التجارية سواء بالنسبة لاقتصاديات الدول الأعضاء أو للنظام التجاري متعدد الأطراف و ما من اتفاقية تم إقرارها إلا و جاءت مقترنة بإقرار مبدأ الشفافية و تأتي في مقدمة هذه الاتفاقيات تلك المتعلقة بالحماية و الإغراق و الاستثمار...الخ".[2]

الفرع الثاني: قواعد المنظمة العالمية للتجارة

لطالما كانت الغاية من ميلاد المنظمة العالمية للتجارة هو تحرير التجارة الدولية على المستوى العالمي ،فإنها تعتمد على مجموعة من القواعد التي تسير وفقها ،من بينها قواعد حماية الصناعة الوطنية (أولا)،و قواعد تسهيل إجراءات التجارة العالمية(ثانيا).

أولا : قواعد حماية الصناعة الوطنية

أصبحت الحاجة لحماية المنتوج الوطني أو الصناعة الوطنية عامة ضرورة حتمية ،للدول أعضاء اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة ،و ذلك بفرض و إتباع جملة من الآليات التي تحمي صناعتها المحلية من الممارسات الغير المشروعة ،بمكافحة الإغراق (أولا) ، الحماية الوقائية(ثانيا)،الدعم(ثالثا).

[1]– مصطفى سلامة، المرجع السابق، ص 11.

[2]– مصطفى سلامة، المرجع السابق، ص 13.

1-مكافحة الإغراق : الإغراق من الممارسات التي تنعكس سلبا على الصناعة الوطنية ،فهي حالة من التمييز في تسعير، منتج ما و يتحقق ذلك عندما يتم بيع ذلك المنتج في سوق بلد مستورد بسعر يقل عن سعر بيعه في سوق البلد المصدر [1]

يكمن محتوى هذا المبدأ في إجبار الدول المنظمة للمنظمة العالمية للتجارة ، بمنع توفير أي دعم لصادراتها الجارية باستثناء بعض الحالات الخاصة المتصلة بالمنتجات الزراعية،و لقد أقرت المنظمة في المقابل للدول المتضررة من سياسة الإغراق هذه بإمكانية فرض رسوم جمركية على البضائع المغرقة بنسب تغطي مقدار الإغراق أي نسبة الفرق القائمة بين سعر المنتوج في بلد المنشأ و سعر التصدير الممارس من قبل الدول.[2]

2-الحماية الوقائية :إن فرض الحماية على الصناعة الوطنية ضرورة ملحة لوقايتها من الممارسات المنافية لحرية التجارة ،و تكريسا لمبدأ الوقاية يحق للدول الأعضاء في المنظمة القيام بفرض بعض النصوص الجمركية المرتفعة نسبيا على المنتجات التي قد يشكل تدفقها الكبير إلى السوق الوطنية تهديدا بكساد المنتج المحلى المماثل .[3]

بمعنى أن يجوز لكل دولة طرف في هده المنظمة اللجوء إلى فرض تدابير وقائية تتضمن عوائق و قيود من التجارة ،و عند تضررها من جراء هذه العوائق لها الحق في اتخاذ تدابير سريعة بزيادة الرسوم ، و تدابير تخص كمية الحصص.[4]

---

[1]-بعوش دليلة،**الآليات القانونية لمكافحة الإغراق التجاري في إطار منظمة التجارة العالمية**، مجلة العلوم الإنسانية،المجلد31،عدد4، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1، ديسمبر 2020،ص521.

[2]-مباركي عبد الحق ،حسيان لطفي،**دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق الفعالية الاقتصادية**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر،تخصص قانون الأعمال،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2022-2023. ص33-34.

[3]- مباركي عبد الحق ،حسيان لطفي، مرجع سابق،ص 35.

[4]- آيت يوسف صبرينة ،**محاضرات في قانون المنظمات الاقتصادية الدولية** ،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة مولود معمري تيزي وزو،2022-2023.ص28. https://teleensm.ummto.dz.

3-الدعم:يقصد بالدعم لجوء دولة ما إلى تشجيع و تطوير قطاع ما من قطاعاتها المحلية مثل قطاع الزراعة و الصناعة و التجارة إلى درجة لا يمكن للمنتوج الأجنبي أن ينافس هذا القطاع.[1] وهذا ما يتنافى مع مبدأ التجارة الدولية، الذي لا يقبل الدعم إلا في حالات معينة كتطوير البحث و الجانب الاجتماعي و الإصلاحات الهيكلية.[2]

ثانيا: قواعد تسهيل الإجراءات المتعلقة بالتجارة العالمية

تسهيل التجارة الدولية يتم بإتباع قواعد و تدابير لتبسيط الإجراءات المتعلقة بحركة السلع و عبورها للحدود الوطنية، و خروجها من المستوى الداخلي إلى المستوى العالمي ، وهذا لاندماج البلدان في الاقتصاد العالمي،بإتباع قواعد منها بلد المنشأ (أولا)،إجراءات تراخيص الاستيراد(ثانيا)،العوائق الفنية للتجارة(ثالثا)،الفحص قبل الشحن(رابعا).

1-قواعد بلد المنشأ :تسعى المنظمة العالمية للتجارة لترسيخ قواعد تسهل الممارسات التجارية التي تقوم بها البلدان الأعضاء،من بينها قاعدة المنشأ الذي يشير إلى المكان أو البلد الذي أتت منه السلعة.[3]

أي إنها مجموعة المعايير والأسس التي يحددها أي عضو لتكتسب السلعة على أساسها صفة المنشأ الوطني[4]، يجب أن تكون هذه القواعد موضوعية و مفهومة و إن لا تستعمل هذه القواعد لتحقيق أهداف تجارية أو لخلق حواجز ،كوضع شرط معين أو رفع التكاليف للسلع ذات منشأ ما.[5]

---

[1]-إرزيل الكاهنة ،**اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة الخاصة بالسلع و الخدمات و المنظومة القانونية الجزائرية**،المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية،العدد02،2009، ص199.

[2]- آيت يوسف صبرينة ،المرجع السابق ، ص 28.

[3]-مباركي عبد الحق، حسيان لطفي، المرجع السابق، ص36.

[4]-بن داودية وهيبة، **اثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا** ،مجلة اقتصاديات و شمال إفريقيا ،العدد6،جامعة الشلف،2009،ص99.

[5]- المرجع نفسه، ص36.

2-إجراءات تراخيص الاستيراد :يعتبر هذا الإجراء من اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة الخاص بإجراءات تراخيص الاستيراد ، التي تعرف بأنها الإجراءات الإدارية المستخدمة في تنفيذ أنظمة تراخيص الاستيراد التي تتطلب تقديم طلب أو مستندات أخرى للهيئة الإدارية المعنية كشرط مسبق للاستيراد في الدائرة الجمركية للعضو المستورد.و في هذا الشأن فاتفاق المنظمة العالمية للتجارة يطلب من أعضائه نشر المعلومات الكافية عن القواعد التي سيتم على أساسها منح هذه التراخيص ،خاصة أهلية الأشخاص و الشركات و المؤسسات التي تقدم هذه الطلبات و الهيئة الإدارية التي يجب الاتصال بها و قوائم المنتجات الخاضعة لشرط الترخيص.[1]

3-العوائق الفنية للتجارة: هي إجراءات و مقاييس تتخذها السلطة العامة في الدولة لأجل الحد من دخول منتجات أو سلع أجنبية قد تلحق الأضرار بالبيئة أو بالأمن الداخلي.[2]

فالهدف من هذه الاتفاقية تسهيل التجارة الدولية و تحسين كفاءة الإنتاج مع منح الدول الأعضاء في هذه المنظمة حق اتخاذ ما تشاء من الإجراءات و التدابير التنظيمية اللازمة لضمان نوعية صادراته أو لحماية حياة أو صحة إنسان أو حيوان أو نبات.[3]

4-الفحص قبل الشحن:هي عملية إجبارية تدخل في عملية الجمركة لكل السلع و البضائع التي تدخل أو تخرج الإقليم الجمركي، و هي عملية تنصب على كل من السعر و الكمية ونوعية السلع المزمع شحنها على الخارج.[4]

---

[1]-إرزيل الكاهنة، المرجع السابق، ص198.

[2]-آيت يوسف صبرينة ، المرجع السابق، ص29.

[3]-أكرم فاضل سعيد قصير، **النظام القانوني لمؤسسات و أنشطة منظمة التجارة العالمية**، المركز العربي للنشر و التوزيع ،القاهرة،2017،ص577.

[4]-حجارة ربيحة، **حرية الاستثمار في التجارة الخارجية**،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم،تخصص القانون،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة مولود معمري تيزي وزو،2017،ص70.

المبحث الثاني: السياسات التجارية في إطار المنظمة العالمية للتجارة

يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء لتشريعات، ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة، التي تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي، ومجموعة هذه التشريعات واللوائح الرسمية وكل ما يلحق بها من أساليب وإجراءات تنظيمية متبعة من جهة السلطات المسؤولة في الدولة تسمى "**بالسياسة التجارية.**"[1]

وبهذا اختلفت السياسة التجارية الدولية في الفترة ما قبل الحرب العالمية الأولي وبعدها، فحينها كانت تسود سياسة تقييد التجارة الدولية، لكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قررت الدول الصناعية الكبرى، انتهاج نظام اقتصادي مبني علي اقتصاد السوق والرأسمالية والتخلي عن النظام الاشتراكي. لتأسيس المنظمة العالمية للتجارة التي تتبع سياسة حرية التجارة، بحيث تتبع الدول الأعضاء في المنظمة سياسات تجارية مختلفة، فهناك دول لحماية صناعتها الوطنية، تتبع سياسة تقييد التجارة الدولية (المطلب الأول) ودول أخرى أخذت بسياسة تحرير التجارة الدولية، من كل القيود والحواجز التي تعيقها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: السياسة الحمائية التجارية

إن السياسة الحمائية للتجارة الدولية، أو كما تسمى بسياسة تقييد التجارة الدولية حيث يتجلى دورها الجوهري في وضع كافة القيود على الواردات لحماية صادرات الدولة من المنافسة الأجنبية، بحيث استند روادها لعدة حجج (الفرع الأول)،فالدول التي تنتهج سياسة حماية التجارة الدولية تستعمل وسائل أو أدوات لتطبيقها(الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف السياسة الحمائية وحججها

إن السياسة التجارية جزء من السياسة الاقتصادية للدولة، وبها تسطر الأهداف التي تصبوا

[1]– خالد أحمد علي محمود،**التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وأثارها في الفكر الاقتصادي العالمي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019 ص15 .

لتحقيقها ومنها حماية منتجاتها الوطنية من المنافسة الأجنبية، وهذا بإتباع سياسة تقييد التجارة الدولية(أولا)، والحجج التي يستند عليها مؤيدها(ثانيا).

أولا: تعريفها

يمكن تعريف سياسة الحماية التجارية بأنها: " بأنها تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات و اتخاذ إجراءات بقصد حماية سلعها أو سوقها ضد المنافسة الأجنبية"[1] وبسياق أخر يمكن تعريفها، كل الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطاتها العامة للتأثير بطريق أو بأخر ولهدف أو أخر، على اتجاه المبدلات التجارية، أو على حجمها، أو على الطريقة التي تسوى بها هذه المبدلات، أو على كل هذه العناصر مجتمعة. ولذلك تعتبر الحماية التجارية مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادي.[2]

ثانيا: حججها

يستند أنصار سياسة الحماية إلي مجموعة من المبررات:

1- حماية الصناعات الناشئة: تعتبر الصناعات الناشئة صناعات ضعيفة لا تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية المتخصصة في إنتاج وتصدير سلع مماثلة. قد اكتسبت خبرة لا يمكن توافرها في بداية قيام الصناعات. [3]

[1]- خالد أحمد علي محمود، المرجع السابق، ص15.

[2]- مصراوي منيرة، **تأثير تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة- دراسة حالة الجزائر**- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية ولوجيستيك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم- 2017، ص26.

[3]- المرجع نفسه، ص15.

2- معالجة البطالة : تعتبر سياسة حماية التجارة الدولية حلا للتقليل من معدل البطالة، لأنها تقوم بتحويل الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية،و هذا ينتج خلق مناصب الشغل و فرص التوظيف .[1]

3- علاج العجز في ميزان المدفوعات: إن إتباع سياسة الحماية التجارية من خلال تقليل الواردات يساعد على تحسين العجز في ميزان المدفوعات.[2]

4- زيادة إيرادات الدولة العامة: إذا كانت الزيادة في الرسوم الجمركية يقصد زيادة إيرادات الدولة فان ذلك من شانه أن يحدث نتائج عكسية تتمثل في تخفيض الواردات و بالتالي نقص حصيلة الضرائب الجمركية.[3]

5- مكافحة سياسة الإغراق: تلجأ بعض الشركات الأجنبية لاحتكار الأسواق الخارجية، إلى بيع منتجاتها بأسعار أقل بكثير من الأسعار التي تبيع بها في سوق الدولة الأم، وذلك بغرض القضاء على الصناعة المحلية المنافسة لها أو بغرض الربح، وفي هذه الحالة يمكن للدولة أن تواجه سياسة الإغراق عن طريق إتباع سياسة الحماية التجارية، بفرض رسم جمركي على الواردات من الشركة الأجنبية التي تتبع هذه السياسة، و الذي يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي و سعر البيع في سوق الأم . [4]

6- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: إن سياسة الحماية التجارية تمكن الدولة من إنتاج العديد من السلع، أي تنويع هيكلها الإنتاجي، ويؤدي هذا التنويع إلى تقليل الأهمية النسبية

---

[1]-بيبي يوسف، **السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006،ص15.

[2]- خالد أحمد علي محمود، المرجع السابق، ص17.

[3]-يمونة ريان صديقي، سوسن عويسي، **واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كورونا**، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص:مالية و تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قالمة،2021، ص34.

[4]- يمونة ريان صديقي، سوسن عويسي، المرجع السابق، ص35.

لكل سلعة في تأثيرها على الناتج القومي أو الصادرات، ومن ثم مواجهة أخطار الأزمات الاقتصادية التي قد تحدث من حين لأخر.

7- اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية: تشجع سياسة الحماية على إغراء رؤوس الأموال الأجنبية لدخول الدولة بقصد الاستثمار المباشر، تجنبا للرسوم الجمركية المفروضة التي تعرقل انتقال السلع، وهكذا تستخدم سياسة الحماية بقصد تشجيع صناعات وطنية يعتمد قيامها على رأس المال الأجنبي فيساعد ذلك على زيادة الدخل القومي.[1]

الفرع الثاني: أدوات سياسة الحماية التجارية

تسعي الدول لتطبيق السياسة التجارية، التي تخدم مصالحها والتي تناسبها عن طريق أدوات مختلفة الجوانب، ويكون انتهاجها وفق النظام الاقتصادي السائد في الدولة، وعليه يمكن رصد هذه الأساليب أو الأدوات المتمثلة في: الأدوات السعرية (أولا)، الأدوات الكمية(ثانيا)، الأدوات التنظيمية (ثالثا).

أولا: الأدوات السعرية يظهر أثر هذا النوع من الأدوات الحمائية على تيارات التبادل في أسعار الصادرات و الواردات وأهمها:

1- الرسوم الجمركية: و هي ضرائب تفرضها الدول على السلع المستوردة من الخارج أو المصدرة إليه، و تدفع أثناء عبور هذه السلع للحدود و دخولها للتراب الجمركي الخاضع للضريبة أو خروجها منه. [2]

2-الإعانات: تقدم إعانات التصدير للمنتجين الوطنيين قصد تدعيم قدراتهم التنافسية في السوق الخارجية بخفض أسعار بيع منتجاتهم، وقد تقدم الإعانات بشكل مباشر أي بدفع مبلغ نقدي معين على أساس قيمي أو أساس نوعي، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق منح

---

[1]- خالد أحمد علي محمود، المرجع السابق، ص17.

[2]-ماهي الحمائية؟، على الرابط https://www.aljazeera.net ، تم الاطلاع عليه يوم 2024/4/3،على الساعة 14:38.

بعض الامتيازات وتدعيم المركز الاقتصادي للمنتج الوطني مثل الإعفاءات التخفيضات الضريبية أو التسهيلات الائتمانية، وعادة ما يقابل دعم الدولة لصادراتها بالمثل من طرف الدول الأخرى أو بفرض الرسوم التعويضية على دخول السلع المعانة مما يقلل أهمية الإعانات المقدمة[1].

3- **الإغراق:** يعرف نظام الإغراق بأنه بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الدولية بسعر يقل عن تكلفة إنتاجها، أو بسعر يقل عن أسعار السلع البديلة المماثلة، فالهدف الأساسي للإغراق هو السيطرة على الأسواق لأن البيع بسعر منخفض كفيل بالتأثير على المنافسين في تلك الأسواق.[2]

5- **الرقابة على الصرف وتخفيض قيمة العملة:** تعتبر هذه الأداة من الوسائل الغير المباشرة لتقييد التجارة الخارجية إذ أن العملات الأجنبية هي الوسيلة التي يمكن للأفراد والمؤسسات الاستيراد بواسطتها، فالحكومة يمكنها أن تقيد الواردات إذا تمكنت من السيطرة على كل مصادر العملة الأجنبية واستخداماتها، والرقابة على الصرف تتمثل في تدخل الحكومة بوضع قيود مباشرة على عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية.كما قد تعتمد بعض الدول إلى تغيير في سعر صرفها مقابل العملات الأخرى، والذي يعني تغييرا في الأثمان النسبية للسلع والخدمات المتبادلة بين الدول، هذا التغيير يؤدي إلى التأثير في حجم الصادرات وكذلك الواردات. [3]

ثانيا: الأدوات الكمية: يعد نظام الحصص وتراخيص الاستيراد من أهم الأدوات الحمائية الكمية.

---

[1]- بخدة زقار، لعلا نورية، **أنماط السياسات التجارية تحليل تأثير سياسة الحماية التجارية(حصص الاستيراد) على التشغيل**،المجلد11،العدد3، مجلة التنظيم و العمل ،جامعة معسكر الجزائر،2022، ص174.

[2]- بخدة زقار، لعلا نورية، المرجع السابق، ص 174.

[3]- المرجع نفسه، ص 174.

1- **نظام الحصص:** يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة، خلال فترة زمنية على أساس عيني (كمي)و قيمي(مبالغ). [1]

2-تراخيص الاستيراد والتصدير: يقترن هذا النظام بنظام الحصص، حيث تعمد دولة الحصة إلى تقسيم الحصة الكلية المسموح باستيرادها من السلعة بين مختلف المستوردين الوطنيين الذين يرغبون استيرادها، وتقوم دولة الحصة بوضع الأسس التي يتم بناء عليها توزيع الحصة على المستوردين، فقد يكون ذلك على أساس الاسترشاد بحجم النشاط الخاص بكل مستورد أو بمتوسط الحصة خلال المدة السابقة وهذا النظام مفيد في حالة عدم رغبة الدولة في الإعلان عن حجم الحصة لسبب أو لأخر وكذلك إذا أرادت وضع رقابة على مستوردي السلعة.[2]

ثالثا: الأدوات التنظيمية تحاول بعض الدول التأثير على التجارة الخارجية باستعمال أدوات تنظيمية، أهم صور هذه الأدوات ما يلي:

1- **المعاهدات التجارية:** هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم التجارة فيما بينها تنظيما عاما يشمل جانب المسائل التجارية ، الاقتصادية بحيث تقوم على مبادئ مثل المساواة و المعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية.[3]

الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث.

2-**الاتفاقيات التجارية:** هي اتفاقيات قصيرة الأجل عن المعاهدة، كما تتميز بأنها تشمل

---

[1]-حساني إيمان، بن عبد العزيز سفيان، **الأساليب الحمائية غير التعريفية في السياسات التجارية و أثرها على نفاذ الصادرات الجزائرية إلى الأسواق الدولية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد9، العدد1، جامعة طاهري محمد بشار،الجزائر، 2023، ص150.

[2]- بخدة زقار، لعلا نورية، المرجع السابق، ص175.

[3]-محمد أسامة عماري، هشام جرار، **إستراتيجية السياسة التجارية في الجزائر في ظل التحولات في النظام التجاري العالمي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي،برج بوعريريج، 2020،ص 10

قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها، والمزايا الممنوحة على نحو متبادل فهي ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة. [1]

3-اتفاقيات الدفع: وهي عادة مقترنة بالاتفاقيات التجارية، وقد تكون منفصلة عنها، وتنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين دولتين، لذلك يغلب على بنودها مسائل مثل تحديد عملة التعامل، كيفية تسوية الالتزامات أي من خلال فتح حساب العملات المحلية أو الدولية، تحديد سعر الصرف، تحديد العمليات الداخلة في التبادل....الخ[2]

إن بتزايد غزو الدول المتقدمة للأسواق العالمية حاملة معها منتجاتها ذات الجودة العالية أصبحت الحاجة، للجوء الدول النامية والصناعية الكبرى لحماية صناعتها الوطنية من المنافسة الأجنبية، لانتهاج السياسة الحمائية وبحيث حققت هذه الأخيرة، في إطار المنظمة العالمية للتجارة ايجابيات تخدم مصالح هذه الدول وذلك بزيادة اقتصاد هذه الدول، ونفي كل الممارسات الغير المشروعة ولكن كما يمكن أن تنعكس سلبا، كانعدام المنافسة ما ينتج تراجع التنمية والابتكار.

[1]- بخدة زقار، لعلا نورية، المرجع السابق، ص177.

[2]-المرجع نفسه، ص177.

المطلب الثاني:سياسة تحرير التجارة الدولية

إن الدور الفعال الذي ترتكز عليه سياسة حرية التجارة الدولية، أو كما عرفها البعض الأخر بأنها إطلاق العنان للتبادل التجاري الحر، هو مدى تركيزها على ضرورة إزالة العقبات المفروضة على تدفق السلع والخدمات عبر الحدود، سواء كانت صادرات أو واردات ،استنادا لجملة من الحجج (الفرع الأول) وكذلك مدى دورها الايجابي في السعي إلى إزالة القيود، ودون تدخل للدولة في الحياة الاقتصادي و هذا باتباع جملة من الأدوات(الفرع الثاني). لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها الدولة التي تبنت سياسة تحرير التجارة الدولية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف سياسة تحرير التجارة الدولية وحججه

لقد تباينت السياسات التجارية الدولية وتم انتهاجها حسب تعدد الظروف، والنظم الاقتصادية لكل الدول سواء بين دول ذات الاقتصاديات الكبرى أو بين دول ذات الاقتصاديات الضعيفة، وهذا ما أدي إلي ولادة أنواع من السياسات التجارية التي لعبت دور فعال، في مختلف العلاقات الاقتصادية وبهذا الصدد سنشير إلي سياسة الحرية التجارية، والتي تعتبر جزء هام من هذه السياسات والتي تعد كمؤشر هام في مختلف القطاعات التجارية، والرامية إلي تحقيق الرفاهية الاقتصادية، والتي تبني في عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية، وكذلك السعي إلي إزالة كافة القيود التي تعيق المجال التجاري(أولا) ومختلف الحجج التي يستند عليها أنصارها(ثانيا)

أولا :تعريف سياسة تحرير التجارة الدولية

تعرف سياسة الحرية التجارية بأنها " تلك السياسة التي تقوم على إصدار القوانين واللوائح واتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لإزالة وتحقيق القيود على علاقتها الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي.[1]

وكما تعرف أيضا سياسة التجارة الحرة على أنها " ترك التجارة حرة دون تدخل أو قيد من خلال وضع القوانين والتشريعات التي تحظر وضع القيود أمام التدفق الحر للسلع والخدمات واستثمارات عبر الحدود الوطنية سواء كان التدفق في صورة صادرات أو واردات دخول أو خروج للرؤوس الأموال، وسواء كانت التجارة منظورة أو منظورة " [2]

ثانيا: حجج أنصار سياسة الحرية التجارية

اعتمد أنصار سياسة الحرية التجارية في، برهنة لجوء واعتماد الدول لهذه السياسة لبعض من الحجج والتي يمكن إجمالها في :

1-الحرية تسمح بالتخصص في الإنتاج:

تتيح لكل دولة التخصص في إنتاج و تصدير السلع التي لديها ميزة نسبية في إنتاجها، على أن يتم الاستيراد من الخارج للسلع تأتي لا تتميز نسبيا في إنتاجها بتكلفة اقل مما لو قامت بإنتاجها محليا .[3]

2-الحرية تسمح بانخفاض أسعار السلع الدولية :

استنادا إلى مبدأ التخصص وتقسيم العمل فان حرية التجارة تؤدي إلى انخفاض السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بنفقات مرتفعة، لأن هذه السلع تنتج في

[1]– خالد أحمد علي محمود، المرجع السابق، ص23.

[2]– مصراوي منيرة، المرجع السابق، ص23.

[3]–سعيد أحسن، **مطبوعة في مقياس تقنيات التجارة الخارجية**،لطلبة السنة الأولى ماستر اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، 2020/2019،ص17.

الدول ذات الميزة النسبية في إنتاجها بالمقارنة مع بقية الدول وهذا ما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي للدولة لما تستورد السلع بسعر منخفض عوض إنتاجها محليا بسعر مرتفع.[1]

3-الحرية حافز للتقدم الفني:

تتيح حرية التجارة فرصة التشجيع للتقدم الفني و التقني عن طريق المنافسة، بين الدول المختلفة مما يؤدي إلى زيادة و تنشيط العمل بتحسين وسائل الإنتاج.[2]

4- الحرية تحد من قيام الاحتكارات:

لا يستطيع المنتج أن يحتكر السوق ويفرض الأسعار التي تساعده، لأنه في ظل وجود حرية تجارية يمكن للمستثمر أن يستورد السلع بأسعار منخفضة ليمنع استغلال المنتج المحلي له. [3]

5- الحرية تساعد على ارتفاع الإنتاج:

يرى أنصار الحرية أنه لو سادت هذه السياسة بين الدول لساعد ذلك على وصول مشروعاتها الإنتاجية إلى الأهداف المسطرة، فإذا كان الطلب المحلي منخفضا فانه في ظل نظام حر لتبادل الدولي، فالطلب الأتي من الخارج يؤدي إلى إنعاش المشروع وزيادة الإنتاج.[4]

الفرع الثاني: أدوات سياسة الحرية التجارية

تتبني الدول التي تتبع سياسة تحرير التجارة الدولية، لتحقيق انفتاح اقتصادي علي أدوات

[1]- خالد أحمد علي محمود، المرجع السابق، ص23.

[2]- سعيد أحسن، المرجع السابق، ص17.

[3]- المرجع نفسه، ص23.

[4]- خالد أحمد علي محمود، المرجع السابق، ص24.

يمكن إجمالها في التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية (أولا)، حوافز التصدير (ثانيا)، تحرير التعامل في الصرف الأجنبي (ثالثا)، إزالة القيود الكمية المباشرة(رابعا)، التكامل الاقتصادي الدولي(خامسا).

أولا: **التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية** إن برامج الإصلاح الاقتصادي في الجانب الخاص بتحرير التجارة الخارجية منذ نشأة الجات(1945) وحتى إعلان قيام المنظمة العالمية للتجارة (1955) اتجهت نحو تخفيض معدلات التعريفية الجمركية فيما يطلق عليها بتحرير التجارة الخارجية من القيود التعريفية، بل أن النظرة الجديدة للرسوم الجمركية ستكون على أنها أداة لتشجيع التجارة الخارجية وليس قيد عليها، إلا ما تعلق منها بمحاربة سياسة الإغراق. [1]

ثانيا: حوافز التصدير: وهي الأداة المقابلة للأداة الخاصة بإعانات التصدير التي كانت تطبق في الفترات الماضية، حيث حلت محلها مجموعة من حوافز التصدير التي تعمل على تشجيع الصادرات في ظل سياسة حرية التجارة الدولية، التي يمكن أن تنطوي على مجموعة من الإعفاءات الضريبية المؤقتة، و تحرير و استقرار سعر الصرف، و تخفيض و إزالة الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة لزيادة القدرة التنافسية لأسعار الصادرات و خفض تكاليف التمويل للصادرات. [2]

ثالثا: تحرير التعامل في الصرف الأجنبي ويقصد بذلك ترك قيمة العملة الوطنية تتحدد في السوق من خلال التفاعل الحر بين العرض والطلب على الصرف الأجنبي، أي تقويم سعر الصرف بدل الرقابة على الصرف الأجنبي، ومنه كسر احتكار الدولة لشراء وبيع النقد

[1]– بخدة زقار، لعلا نورية، المرجع السابق، ص178

[2]- أسماء عدائكة، السياح بوزيد، **السياسة التجارية وعلاج الاختلالات في ميزان المدفوعات –مجلس دول التعاون الخليجي أنموذجا 2010–2016**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 04، جامعة الشهيد حمة لخضر. الوادي. الجزائر، السنة 2018 ص264.

الأجنبي، كذلك فان تحرير المعاملات في سوق الصرف يتطلب إلغاء القيود الكمية المباشرة لأن وجودها يتعارض مع وجود سوق حرة للصرف الأجنبي.

رابعا: إزالة القيود الكمية المباشرة في ظل سياسة الحرية التجارية، يسعى الكل لإزالة القيود الكمية على التجارة الخارجية وإلغاء نظام الحصص، وتبقى من القيود الكمية المباشرة إجراءات تراخيص الاستيراد ضمن أدوات تنظيم التجارة الخارجية طالما لا يتم استخدامها كوسيلة لتقييد حرية التجارة.

خامسا: التكامل الاقتصادي الدولي يعرف التكامل الاقتصادي على أنه: " العملية التي يتم بموجبها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي.[1]

الفرع الثالث : أهداف سياسات التجارة الدولية

إن التعريف الذي أوردناه يشير إلى أن الهدف النهائي للسياسات التجارية الدولية في أي دولة، هو تعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم، وتحقيق هدف التوازن الخارجي كأحد الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية، وكهدف من أهداف السياسة التجارية الدول المتبعة ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى. و يمكن القول أن هدف التوازن الخارجي يمكن أن يعكس كميا على حالة ميزان المدفوعات من حيث ما إذا كان يحقق توازن أن يحمل فائضا، أن يعاني من العجز.[2]

وهناك عدة أهداف للسياسة التجارية وتتمثل في أهداف اقتصادية(أولا)، اجتماعية(ثانيا)، وإستراتيجية (ثالثا).

أولا: الأهداف الاقتصادية

[1]– بخدة زقار، لعلا نورية، المرجع السابق، ص178.

[2]– أسماء عدائكة، السياح بوزيد، المرجع السابق،ص261.

– زيادة موارد الخزينة العامة للدولة عن طريق تحصيل الرسوم الجمركية، لاستعمالها في تمويل النفقات العامة لكافة أنواعها.[1]

– تحقيق التشغيل الكامل عن طريق زيادة الصادرات مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة.[2]

– حماية الاقتصاد من خطر الإغراق، وهو يعد وسيلة للاحتكار الأسواق الدولية، لذلك تستعمل الإجراءات التجارية الكفيلة لمواجهة.[3]

ثانيا : الأهداف الاجتماعية

– حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلع معينة أو العمالة المشتغلين في صناعة معينة .[4]

– إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات والطبقات المختلفة، وهذا يمثل أحد الأهداف الحيوية للسياسة التجارية في هذا المجال.[5]

ثالثا: الأهداف الإستراتيجية

– الحفاظ على استقرار المجتمع من خلال المحافظة على أمنه و تلبية حاجات ومتطلبات أفراده.[6]

---

[1]- كبير سمية ، **سياسة التجارية الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية– مع الإشارة إلى حالة الجزائر**– أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007–2008 ص8 .

[2]– يمونة ريان صديقي، سوسن عويسي، المرجع السابق،33.

[3]– المرجع نفسه، ص8.

[4]–أسماء عدائكة، السايح بوزيد، المرجع السابق، 262.

[5]–كبير سمية، المرجع السابق،ص9.

[6]- السياسات التجارية الدولية، 20جويلية2023، على الرابط https://www.annajah.net، تم الاطلاع عليه يوم 2024/04/03، على الساعة16:57.

– الحفاظ على توفير الحد الأدنى من الإنتاج ومن مصادر الطاقة، وبالخصوص ففي فترة الحروب والأزمات.[1]

[1]– كبير سمية، المرجع السابق، ص9.

خلاصة الفصل الأول:

إن من تداعيات الحرب العالمية الثانية، سعي الدول لإعادة بناء اقتصادها المتدهور من جراء دمار الحرب بحيث أصرت الدول ذات الاقتصاديات الكبرى على تبني فكرة الرأسمالية والازدهار الاقتصادي، لتشجيع التبادل التجاري بين الدول بحيث وضعت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية بروتن وودز لتنظيم القطاع النقدي في العالم، ما صاحب ذلك إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، لكن مع نقائص هذه الاتفاقية ظهرت الحاجة إلى تأسيس منظمة لتسيير التجارة الدولية، وهذا ما أدى إلى فشل ذلك فعينت محلها اتفاقية متعددة الأطراف المسماة بالجات التي مرت بعدة جولات ومفاوضات بين دول الأعضاء لإيجاد حلول للنقائص، فكانت جولة الاوروغواي الجولة الأخيرة التي انبثقت منها منظمة التجارة العالمية. ولتحقيق الرخاء الاقتصادي للدول يجب عليها إتباع السياسات التجارية التي وضعتها المنظمة العالمية للتجارة احتراما لمبادئ المنظمة.

الفصل الثاني:تأثير تحرير التجارة الدولية على الدول المتقدمة والنامية.

تعتبر التجارة الدولية من أهم المعاملات الاقتصادية، في أوجهها الثلاث المتمثلة في حركة السلع والخدمات وهجرة الأفراد وحركة رؤوس الأموال، والتي تتم بين إقليمين أو دولتين أو عدة دول ذات سياسات مختلفة التي تعتبر أنها جوهر العلاقات الاقتصادية الدولية، بحيث تهدف لتحرير التجارة الدولية من كل القيود التي تعرقل التبادل التجاري و ذلك بفضل مجموعة عوامل وقوى دافعة لخلق نظام اقتصادي عالمي جديد، و يتحقق ذلك بأساليب مختلفة تمثلت في سيادة آلية التسويق وتنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات، التكتلات الاقتصادية وميلاد نظام تجاري عالمي جديد الذي كان دوره في نجاح تبني نظام اقتصادي بإستراتيجية متنوعة وجديدة المبنية على اقتصاد السوق الحر.ومما لا شك أن لهذا التحرر أثار سواء على السياسات التجارية للدول ذات الاقتصاديات الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين والاتحاد الأوروبي وظهور مجموعة دول البريكس التي تميزت بإنتاج ضخم في الفروع التجارية، الذي حقق لها اكتفاء ذاتي وبناء علاقات ومبادلات تجارية بين دول العالم والدخول بمنافسة تجارية (المبحث الأول) ، كما ينعكس هذا النظام الذي تبنته المنظمة العالمية للتجارة على السياسات التجارية للدول النامية مثل الدولة الجزائرية بصفة محتملة ورغبتها بالانضمام إلى هذه المنظمة فتأثر عليها ايجابيا في بعض المجالات، من خلال الاستفادة من المزايا الممنوحة والاتفاقات المختلفة الشاملة لمجالات أساسية ترتكز على تحسين نموها الاقتصادي، كما تنعكس أيضا بشكل سلبي من خلال استصعاب المنافسة بين منتجات الدول النامية والمنتجات الأجنبية (المبحث الثاني).

المبحث الأول: انعكاسات النظام التجاري الدولي الجديد على اقتصاديات الدول المتقدمة:

إن من مساعي الانفتاح التجاري تشجيع النمو الاقتصادي في كل البلدان الأعضاء، فبانتهاء الحرب العالمية الثانية نشأت الولايات المتحدة الأمريكية منظمات اقتصادية دولية تعمل

لصالحها مثل صندوق النقد الدولي، البنك العالمي للإنشاء و التعمير، و المنظمة العالمية للتجارة، و كل هذا راجع للمقومات و المؤهلات التي تحوزها وبذلك أصبحت قوة اقتصادية و تجارية مهيمنة على التجارة الدولية (المطلب الأول)، ومع مرور الزمن ظهرت قوة اقتصادية ثانية صاعدة تسمى الصين اندمجت في الاقتصاد العالمي هذا ما جعلها ثاني قوة اقتصادية في العالم إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، فلكثرة تنافس دول العالم المتقدمة ظهر تكتل اقتصادي قوي يسمى الاتحاد الأوروبي من اجل التنمية المستدامة لأوروبا وتوحيد العملة بين الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي، كما تجمعت مجموعة من الدول لتأسيس تكتل اقتصادي يضم دول ذات اقتصاديات صاعدة حقق نجاح على الصعيد الدولي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية قطب تجاري مهيمن في التجارة الدولية:

ساهمت الحرب الباردة بعد انتهاءها على إحداث تغيير جذري على بنية النظام الدولي في مختلف المجالات، منه مجال التجارة الدولية لتنظيم تبادل السلع والخدمات بين دول العالم بحيث انفردت ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة تجاريا واقتصاديا على المسرح الدولي، فرضت ترتيب جديد للأوضاع العالمية كونها دولة ذات اقتصاد مزدهر لتنمية الاقتصاد العالمي (الفرع الأول)، وهذا راجع لمقومات وأسباب اتبعتها لتحقق الهيمنة التجارية الدولية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مظاهر الهيمنة الأمريكية في التجارة الدولية

يعتبر الاقتصاد الأمريكي أقوى اقتصاد انفرد في أعقاب الحرب العالمية الثانية تعتمد على نظام اقتصاد السوق المبني على الاستثمار وحرية المبادرة، كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية قوة تجارية مهمة في العالم،

بادرت في إنشاء منظمات اقتصادية تعمل لصالحها مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية،بحيث تمثل التجارة الخارجية الأمريكية نسبة كبيرة من المبادلات الدولية و المواد الصناعية تمثل اكبر نسبة من مجموع الصادرات، وأهم الواردات تتمثل في المواد الأولية والبترول وبعض المنتجات الفلاحية بالإضافة إلى دور الدولة في عقد الاتفاقيات والتكتلات التجارية، كما استغلت عملتها الدولار كوسيلة من وسائل التمويل في البنوك التجارية نظرا لمكانة الدولار في المصارف وهكذا شق الدولار طريقة للهيمنة على المعاملات المالية والتجارية الدولية، كما تمكن من السيطرة على العديد من الأنظمة النقدية في الدولار التي تعاني من التبعية الاقتصادية.[1]

تعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى في العالم من حيث الناتج القومي الإجمالي، والذي وصل إلى حوالي (13) تريليون دولار في عام 2006 وهو ما يساوي(30%) من إجمالي الناتج القومي العالمي تقريبيا، كما بلغ معدل النمو الاقتصادي الأمريكي حوالي (2،2%) عام 2007، علما أن (12%) فقط من سكان الولايات المتحدة الأمريكية هم ممن تجاوزو الخامسة والستين من العمر، و من المتوقع أن ترتفع تلك النسبة إلى (20%) بحلول عام 2005 مقارنة باليابان إذ وصلت النسبة إلى (20%) من السكان ممن تجاوزو ال65 من العمر، مما يعني أن تلك الزيادة في عدد السكان الأصغر سنا سوف تحافظ على حيوية الاقتصاد الأمريكي. [2]

في المجال التجاري تحتل الولايات المتحدة الأمريكية اكبر قوة تجارية إذ شكلت قيمة الصادرات السلعية الأمريكية حوالي 11.9% من قيمة الصادرات السلعية العالمية،

---

[1]– خولة عزاب، **الاقتصاد السياسي للتنافس الأمريكي الصيني في التجارة الدولية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص دراسات إستراتيجية و أمنية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2021، ص 38.

[2]– سليم كاطع علي، **مقومات القوة الأمريكية و أثرها في النظام الدولي**، مجلة دراسات دولية، العدد 42، جامعة بغداد، 2009 ، ص 156. https://www.iasj.net ، تم الاطلاع عليه يوم 2024/03/16، 10:34.

كما شكلت قيمة الواردات الأمريكية حوالي 18،6% من إجمالي قيمة الواردات السلعية العالمية في عام 2001.[1]

من القوى الاقتصادية التي تستند عليها الولايات المتحدة الأمريكية نجد الدولار العملة الرسمية التي اتخذتها، من أشهر وأقوى العملات في العالم و يعود ذلك إلى اتفاقية بروتن وودز والتي تبعها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نشأة البنك الدولي و صندوق النقد الدولي بحيث نصت على اعتماد الدولار الأمريكي كعملة عالمية يمكن ربط العملات الوطنية بها. [2]

يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الفعالة في الاقتصاد الأمريكي، إذ تعتبر من بين اكبر الدول في الإنتاج الزراعي إذ يحظى بنسبة 3% من مجموع القوة العاملة الأمريكية فقد بلغ حجم صادرات الحبوب في العالم 200 مليون طن سنويا، وتصدر الولايات المتحدة الأمريكية نصف هذه الكمية الأمر الذي يعني انها ستصبح في المستقبل القوة المهيمنة في المجال الزراعي .[3]

حققت الولايات المتحدة الأمريكية مكتسبات تدل على نجاح اقتصادها بعد إعادة بناء النظام التجاري العالمي المبني على حرية التجارة، ما جعلها قطب تجاري مهيمن في التجارة الدولية ويظهر هذا في العديد من المجالات سواء في المجال التجاري أو الاقتصادي أو الزراعي.

---

[1]– ساعد ياحي، **التنافس الصيني الأمريكي و انعكاساته على الأمن الدولي**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر، ميدان الحقوق و العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022، ص 59.

[2]– معاذ فريحات، **كيف يتحكم الدولار الاميريكي بالنظام المالي العالمي؟**، 23 ابريل 2023،علي الرابط: https://www.alhurra.com ، تم الاطلاع عليه يوم 2024/03/17، 16:45.

[3]–ساعد ياحي، المرجع السابق، ص60.

الفرع الثاني: أسباب هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في التجارة الدولية.

إن ريادة الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي عامة ،وعلى التجارة الدولية خاصة، راجع لمقومات دعمتها واستندت عليها منها الدولار الذي انبثق من اتفاقية بروتن وودز (أولا) والمنظمات الدولية المالية التي نشأتها لتنظيم القطاع النقدي الدولي (ثانيا)، والشركات المتعددة الجنسيات لأنها تعتبر دولة تستقطب أكثر عدد من الاستثمارات الأجنبية (ثالثا).

أولا: الدولار الأمريكي

الدولار الأمريكي من بين العملات العالمية التي يعتمد عليها النظام النقدي الدولي، بحيث تبنته الولايات المتحدة كعملة رسمية لترسيخ قوتها الاقتصادية بما يجعلها المركز الاقتصادي العالمي التي تتمحور داخله اقتصاديات دول العالم. نظرا لدورها في الحرب العالمية الثانية فراحت تعمل على ترسيخ دورها القيادي في السياسة الدولية انفردت بقوتها و هيمنتها بتواصلها لعمليات إنتاج مختلف السلع وامتلاكها للذهب،

فدعت مجموعة من الدول لإنشاء اتفاقية بروتن وودز لتنظيم التجارة الدولية وتنظيم حركة رؤوس الأموال بين دول العالم وتنظيم القطاع النقدي الدولي ، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية لإقناع الدول المشاركة في المؤتمر بربط سعر العملات الوطنية بسعر الدولار الأمريكي واعتماده في التعاملات التجارية وأصبح عملة صعبة في كل العالم .[1]

من أسباب هيمنة الدولار على النظام المالي العالمي والتجارة الدولية راجع لإتفاق الولايات المتحدة الأمريكية، مع منظمة دول أوبك خلال السبعينات على تنصيب الدولار كعملة لتقييم و بيع النفط في الأسواق العالمية مما أعطى دفعة قوية للدولار لقبوله كمعيار عالمي غير

1- وميض إحسان، **قراءة جديدة للتاريخ السياسة الأمريكية و حرب احتلال العراق**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2017، ص81-82.

مغطى بالذهب، فتفكك ربط عملة الدولار بالذهب صار بإمكان الخزانة الأمريكية التأثير والتحكم في الاقتصاد العالمي من خلال المزيد من المديونية فيتم الاتجار في السلع بالدولار بما في ذلك النفط.[1]

إن بتزايد الدولارات لتلبية الطلب على السيولة يؤدي إلى تراكم الديون الأمريكية، حيث يبلغ حجم الدين الأمريكي نسبة إلى الناتج المحلي الخام أكثر من 100 بالمائة. لكن بالرغم من هذه المديونية لا تؤثر سلبا لدى صندوق النقد الدولي عكس مديونية الدول النامية التي تستخدم كوسيلة للتحكم بمصير شعوبها ومشاريع التنمية فيها ، فالولايات المتحدة الأمريكية يمكنها دفع الدين بذمتها بعملتها المحلية وكل ما تحتاجه هو تخفيض قيمة عملتها وهو ما يشكل تحديا للدول الدائنة.[2]

ثانيا: المنظمات المالية الاقتصادية حافز للهيمنة الأمريكية

سعت المنظمات الاقتصادية الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة و صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء و التعمير، في لعب دور مهم سواء في تنظيم التجارة الدولية أو في مجال الإقراض الدولي كل واحدة بتخصصها، فصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي يعمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف وإلغاء القيود المفروضة على هذه الأخيرة و تمويل العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء وذلك في شكل قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل.[3]

---

[1]– عبيدات عبد الكريم، **النظام النقدي الدولي المعاصر و هيمنة الدولار الأمريكي**، مجلة معارف، العدد19، جامعة أكلي محند اولحاج البويرة، 2015، ص 446.

[2]– حناش الياس، بوزرب خير الدين، **أثر هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي بعد الأزمة العالمية2008:أي مفارقة؟**، مجلة أوراق اقتصادية، العدد01، الجزائر، ديسمبر، 2017،ص26.

[3]– حريري عبد الغني، **مطبوعة المالية الدولية**، موجهة للسنة الثالثة ليسانس، تخصص تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2021، ص 91–92.

أما البنك العالمي للإنشاء والتعمير الذي يعتبر التوأم لصندوق النقد الدولي يهتم بتطبيق السياسات الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء ، بتنمية وتشجيع كل من التجارة والاستثمارات الدولية والعمل على استقرار موازين مدفوعات الدول الأعضاء.[1]

تتبع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومات الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من السياسات والتوصيات توصلت إليها، وهو الأخذ بمبدأ حكومة الحد الأدنى وأدنى تدخل ممكن من جانب الدولة التثبيت الاقتصادي بغرض السيطرة على التضخم وتيسير الخوصصة ودعم حرية الأسواق .[2]

في عام 1947 تم الإعلان عن إنشاء اتفاقية الغات لكن لنقائصها مرت بعدة جولات ثم في عام 1995، تم إنشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل الغات وهذا راجع للدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في نجاح جولة الاوروغواي التي انبثقت منها منظمة التجارة العالمية. إن كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تعتبر أدوات فعالة بين البلدان

الرأسمالية المتطورة لتنفيذ سياساتها وذلك من خلال نظام التصويت المتبع والمرتبط أساسا بحصة مساهمة كل بلد في رأسمال هذه المؤسسات. [3]

ثالثا: الشركات المتعددة الجنسيات

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات بأنها شركات تخضع في ملكيتها تحت سيطرة جنسيات متعددة حول العالم، بحيث يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة بحيث يعتمد عمل هذه الشركات بشكل كبير على سوق متعدد الدول وتكون استراتيجياتها عالمية.[4]

---

[1]– حامد نور الدين، **منظمات الهيمنة العالمية "FMI. BIRD"، و الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية – دراسة حالة الجزائر**–، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 03، 2003، ص 175–176.

[2]– ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد نقود وبنوك ودورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية**، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص 322.

[3]– ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، 323.

[4]– مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات، https://mawdoo3.com. تم الاطلاع عليه 2024/03/17،19:55.

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات إستراتيجية أخرى من استراتيجيات الهيمنة، حيث تتوفر الدول السبع الصناعية الكبرى على 428 شركة من بين 500 شركة ورد ذكرها في قائمة فورتين .

إن الولايات المتحدة الأمريكية تستحوذ على الثلثين من بين اكبر 50 شركة عالمية كما تصل المساهمة الأمريكية في اكبر 200 شركة عالمية إلى حوالي الثلث وهو مؤشر على هيمنة الرأسمال الأمريكي على الاقتصاد العالمي[1]. تعمل الشركات الأمريكية المتعددة

الجنسيات في ثلاث مجالات منه استثمار المعادن والبترول وخدمة الأسواق المحلية في الدول الأجنبية وتصدير منتجات تلك الدول إلى الولايات المتحدة الأمريكية. [2]

بحيث توصلت هذه الشركات المتعددة الجنسيات على إيصال إنتاجها خارج حدود الدولة الأم فمثلا الشركة الأمريكية بيبسي كولا لها 512 معملا، لتعبئة المشروبات الغازية في أكثر 141 بلد وكذلك شركة ماكدونالد للوجبات السريعة لها ما يقارب عن 30000 مطعم في أكثر من 191 دولة في العالم .[3]

إضافة إلى أسباب أخرى مختلفة ظهرت فيها الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية في العالم الذي يسمح لها بفرض هيمنتها في الساحة الدولية من بينها:

أهمية الاتفاقات الثنائية التي تعقدها مع الدول المجسد في التبادل التجاري الحر مع كندا والمكسيك أو الدول الأخرى، ضمن منظمة التجارة العالمية، فحدود كندا والمكسيك تتميزان بطابع سلمي أي أن حدود الولايات المتحدة الأمريكية بأمان هذا ما ساعدها في تأسيس اكبر منطقة تجارة في العالم، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية منحت أمريكا ميزة اكبر

---

[1]– حناش الياس، بوزرب خير الدين، المرجع السابق، ص 27.

[2]– طلال محمد نور عطار، **إمبراطورية العولمة: البعد الاستراتيجي**، دار أسامة، عمان، 2012، ص 19.

[3]– نفاح عبد المجيد، **الشركات المتعددة الجنسيات و دورها في صناعة و اتخاذ قرارات السياسة الدولية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل، 2017، ص 12.

اقتصاد في العالم، ودور هذه المنظمة الذي يكمن في تخفيف الرسوم الجمركية أو إلغائها مما يشجع عملية التبادل التجاري ، فبفضل المنظمة العالمية للتجارة نشأت النهضة الأمريكية بحيث جاء اكتشافها نتيجة تنافس تجاري بين الدول الأوروبية وكانت الشركات هي اللبنة الأولى لتشكيل التاريخ الأمريكي.[1]

المطلب الثاني: الصين والاتحاد الأوروبي ودول البريكس كقوة صاعدة في التجارة الدولية.

ظهرت على الساحة التجارية الدولية دولا و تكتلات اقتصادية جديدة تضاهي في القوة الولايات المتحدة الأمريكية و تنافسها هي الأخرى تأثرت بساسة التحرير التي نادت بها المنظمة العالمية للتجارة،و عليه تشكل التجربة التنموية الصينية نموذجا للقوة الاقتصادية الصاعدة في العالم و ذلك بفضل معدلات نموها الاقتصادي، وغزو منتجاتها لجودتها العالية وانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة بإتباع سياسة تجارية ساعدتها في تحقيق دور فعال في الاقتصاد العالمي(الفرع الأول)، وكثرة الشركاء التجاريين للصين مما جعلها تستثمر في عدة بلدان وعقد شراكات مع دول ذات مؤهلات عديدة ، من بينهم الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر تكتل اقتصادي قوي نشأ لتحقيق التنمية للدول الأعضاء في الاتحاد و توحيد اليورو كعملة بين دول الاتحاد الأوروبي(الفرع الثاني)، كما تجمعت مجموعة من الدول ذات إقتصاديات صاعدة لتأسيس تكتل اقتصادي يسمى البريكس (الفرع الثالث).

الفرع الأول: الصين قوة اقتصادية ودورها في الاقتصاد العالمي.

صعدت الصين كقوة اقتصادية ثانية على الساحة الدولية بفضل السياسة التجارية التي اتبعتها (أولا)، و تعدد الشراكات التجارية التي تعقدها مع البلدان المختلفة (ثانيا).

أولا: السياسة التجارية للصين

[1]– خولة عزاب، المرجع السابق، ص 40.

تقع جمهورية الصين الشعبية من بين أهم الدول الأسيوية التي أصبحت تجلب أنظار العالم، فبروزها كقوة اقتصادية رسخ وضعها في قلب المسرح الاقتصادي العالمي و قد جذبت وتيرة نموها المرموقة قدرا كبيرا من الانتباه.[1]

إن التجربة التنموية للصين راجع لانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة بحيث فرضت عليها انفتاحا كبيرا و شاملا لأسواقها الداخلية أمام الاستثمارات الأجنبية، فسعت حكومة الصين على عاتقها العمل على تحرير التجارة و الاستثمار و فتح الاقتصاد للشركات الأجنبية مما ينتج إزالة العديد من التعريفات الجمركية ذات الصلة باستيراد السلع الرأسمالية وإتاحة الفرص أمام الشركات الأجنبية للدخول إلى السوق الصينية التي تعد أضخم الأسواق العالمية، فان انضمام الصين للمنظمة عاد عليها بالإيجاب لان سيرفع صادراتها وارداتها إلى الأعلى إضافة لذلك زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالتالي خلق اقتصاد صيني أكثر كفاءة يمكنه التوصل للمنافسة الدولية وبذلك تعود بالنفع على النظام الاقتصادي العالمي لأنها تمثل قاطرة النمو العالمي، فأي ارتباك و أزمة في اقتصادها سينعكس بصورة مباشرة على الاقتصاد العالمي.[2]

في مطلع الثمانينات انتعش الاقتصاد الصيني بحيث نجحت في المزاوجة بين نظامين مختلفين الاشتراكية والرأسمالية، فمنذ إدخال الإصلاحات الاقتصادية نما الاقتصاد الصيني بشكل أسرع بكثير مما كان عليه من خلال فترة ما قبل الإصلاح. فقد بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي للصين 95% خلال 34 سنة ماضية، هذا يعني أن الصين تمكنت في المتوسط من مضاعفة حجم اقتصادها بالقيمة الحقيقية كل ثماني سنوات

[1]– بعيرة جمال، **العامل الاقتصادي في سياسة الصين الدولية فترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الأسيوية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2014، ص 44.

[2]– بعيرة جمال، المرجع السابق،ص 61.

فوفقا للبنك الدولي أن الصين: "شهدت أسرع توسع مستدام كقوة اقتصادية كبرى في التاريخ" و قد توج هذا التقدم بانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001.[1]

تتبع الصين مجموعة من السياسات الاقتصادية و التجارية بهدف تعزيز صعودها عالميا في المستقبل، ولعل إبراز أدوات هذه السياسات الاقتصادية والتجارية المتمثلة في المبادرة الاقتصادية " **طريق واحد حزام واحد** ".

التي أعلن عنها الرئيس" شي جين بينغ" سنة 2013 و التي تعتبر إحدى أدوات تعزيز نفوذ الصين على اعتبارات الاقتصاد والتجارة يمثلان محركا رئيسيا لهذا الصعود، فالمبادرة تعد التعبير الإيديولوجي لسعي الصين نحو تعظيم قدراتها الاقتصادية العالمية وكذا تطلعها السياسي إلى الصعود قطبا دوليا مهما و إن لم يكن مهيمنا. فقد أصبح اسم المبادرة في شهر ماي 2017 " الحزام و الطريق" والتي تمثل إحياء لطريق الحرير القديم الذي كان يربط الصين برا بمنطقة وسط آسيا والبحر الأبيض المتوسط. حيث تهدف إلى ضخ استثمارات ضخمة لتطوير البني التحتية للممرات الاقتصادية العالمية، لربط أكثر من 70 بلدا وهي عبارة عن مشروع يهدف إلى إنشاء شبكة طرق برية من سكك الحديد و الطرق عبر آسيا الوسطى وروسيا وحزام بحري يسمح للصين بالوصول إلى إفريقيا وأوروبا عبر بحر الصين والمحيط الهندي بكلفة إجمالية تبلغ تريليون دولار[2].

[1]– سالم حسين، رحموني سارة، **ملامح بروز الصين كقوة اقتصادية في النظام الدولي**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ديسمبر 2022، ص 1076.

[2]– شريفة كلاع، **تحدي تزايد القوة الاقتصادية الصينية في ظل تراجع الهيمنة الأمريكية: الانتقال من الحروب البيولوجية من خلال فيروس كورونا**، مجلة مدارات سياسية، المجلد 05، العدد 02، جامعة الجزائر 3، 2021، ص 86.

ثانيا: تعدد الشراكات التجارية للصين.

تقيم الصين شراكات تجارية بين عدة دول للوصول للأسواق العالمية من بين هذه الدول نجد الاتحاد الأوروبي (أولا)، ودول القارة الإفريقية (ثانيا)، أيضا السعودية (ثالثا)، و أخيرا روسيا (رابعا).

1: الشراكة التجارية للصين مع الاتحاد الأوروبي

أصبحت الصين للمرة الأولى الشريك التجاري الأول للاتحاد الأوروبي في عام 2020 بحيث بلغ حجم تجارة الاتحاد الأوروبي مع الصين ب586 مليار دولار، وهو أكثر بنحو 31 مليار دولار من حجم التجارة الأوروبية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغت 555 مليار دولار فتجاوزت الصين الولايات المتحدة الأمريكية بفضل الانتعاش السريع لاقتصادها الأقل تأثر بوباء كوفيد 19.[1]

توصل الاتحاد الأوروبي و الصين في الثلاثين من ديسمبر 2020 إلى اتفاق استثماري "مبدئي"، واسع النطاق بعد 7 سنوات من المفاوضات بحيث تتضمن الاتفاقية تقديم ضمانات تسهل الإجراءات الإدارية الكاملة أمام الشركات الأوروبية، من أهمها الحصول على التراخيص اللازمة للاستثمار في الصين، والتزمت الصين توفير مستوى غير مسبوق من الوصول إلى الأسواق المحلية لمستثمري الاتحاد مع ضمان توفير معاملة عادلة للشركات الأوروبية لكي تتمكن من المنافسة، فهذه الاتفاقية توسع من مجالات الاستثمار بين الشركات الأوروبية والصينية لتوسيع أعمالها في أسواق بعضها البعض، فحتما هذه الاتفاقية توفر للشركات الأوروبية فرصا في الاستثمار في الصين. وتدفع اقتصاد القارة دفعة كبيرة نحو

[1]– الصين..الشريك التجاري الرئيسي للاتحاد الأوروبي، www.skynewsarabia.com، تم الاطلاع عليه يوم 08:12،2024/04/20.

أضخم الأسواق في العالم بالتزامن مع سعي الصين إلى جذب الأوروبيين في ضوء استمرار حربها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية .[1]

2:الشراكة التجارية بين الصين و إفريقيا

من تداعيات وجود الصين في أراضي القارة الإفريقية كان لتحقيق غايات الطرفين فسعت الصين لتوطيد العلاقات الاقتصادية و التجارية مع إفريقيا، لتمتعها بالموارد والمؤهلات الطبيعية من طاقات متجددة و غير متجددة وهذا خدمة لتنميتها ولريادة اقتصاد الصين على السوق العالمي .

تطورت العلاقات التجارية بين الصين والقارة الإفريقية إلى عقد شراكة تجارية بينهما، بحيث استطاعت أن تصبح الشريك الذي يلي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في القارة الأفريقية حيث تضاعفت التجارة بين الصين وإفريقيا إلى36% في عام 2005 وهذا بالتزام الصين بتوقيع عدد كبير من الصفقات والعقود التجارية.[2]

ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما من 20 مليار دولار في عام 2000 ليرتفع في عام 2017 وفقا لإحصاءات الجمارك الصينية إلى 170 مليار دولار، منها صادرات صينية إلى إفريقيا قيمتها حوالي 95 مليار دولار، مقابل صادرات افريقية إلى الصين قيمتها أكثر من 75 مليار دولار، فالقارة الإفريقية أصبحت رابع اكبر مقصد للاستثمار الصيني بحيث ارتفع الاستثمار المباشر في إفريقيا خلال الفترة مابين عام 2011 إلى عام 2016 بنسبة 130% ليصل إلى 53 مليار دولار.[3]

---

[1]– بسنت جمال، **التقارب الصيني الأوروبي: الصين الشريك الأول للاتحاد الأوروبي.** https://ecss.com تم الاطلاع عليه يوم 2024/04/20، 22:24.

[2]– شفيعة حداد، **الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة –التنافس في السودان نموذجا–**، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، العدد 4، جامعة الحاج لخضر باتنة، جانفي 2013، ص 110.

[3]– محياوي محمد، هاملي محمد، **الدور الصيني في إفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة: الأبعاد والتداعيات**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، جامعة محمد بوضياف المسيلة، افريل 2022.ص 204–205.

3: الشراكة التجارية بين الصين والسعودية

تربط السعودية و الصين علاقات اقتصادية قوية لاسيما في مجال الطاقة إذ تعد المملكة السعودية اكبر شريك لبكين في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى انها المصدر الأول للنفط بالنسبة للصين فقد شهدت العلاقات بين الرياض و بكين تطورا لافتا تنعكس بشكل

كبير على التعاون الاقتصادي و التجاري بين البلدين بحيث وصل حجم التبادل بين السعودية و الصين إلى 87.3 مليار دولار في2021 ، كما وقعت البلدين على العديد من الاتفاقيات في مختلف المجالات إذ ترتكز معظم صادرات المملكة إلى الصين على البترول بذلك احتلت الصين مركز الشريك الأول للمملكة السعودية لآخر 5 سنوات إذ كانت الوجهة الأولى لصادرات السعودية وارداتها الخارجية منذ عام 2018، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال سنوات 2017 إلى 2021 ب 320 مليار دولار . [1]

4: الشراكة التجارية بين الصين وروسيا

تعتبر الصين الشريك الثاني لروسيا بعد الاتحاد الأوروبي ،بحيث تضاعفت مبادلاتها التجارية بنحو 25 مرة 1986 إلى 2008، كما تضاعفت لتبلغ قيمتها 7 مليار دولار سنة 2000 لتصل 32 مليار دولار عام 2005 كما تزايدت قيمة المبادلات التجارية بينهما إلى 56 مليار دولار بحلول عام 2008 لتصل ل 70 مليار دولار سنة 2011 ، لتعزيز علاقتهما الاقتصادية قاموا البلدين باستثمارات لتطوير إنتاج و ضخ ونقل الغاز والنفط من إيران من قبل روسيا و الصين بحيث بلغت قيمته 18 مليار دولار .[2]

---

[1]– احمد عبد الله، **السعودية والصين.. علاقات اقتصادية متنامية و اتفاقات ثنائية ب 50 مليار دولار** www.aljazeera.net. تم الاطلاع عليه يوم 2024/04/24، 23:39.

[2]– قسايسية الياس، **العلاقات الروسية الصينية وأثرها على التوازن الدولي في القرن الواحد و العشرون**، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2020، ص 200.

من هنا تظهر نتائج و مآل انضمام الصين للمنظمة العالمية للتجارة في تحفيز الصين إلى انتهاج الإصلاحات الاقتصادية لتتويجها للأسواق العالمية و بروزها كقوة صاعدة جعلها الوجهة للعديد من البلدان لعقد استثمارات في مختلف المجالات.

الفرع الثاني: الاتحاد الأوروبي تكتل اقتصادي قوي.

بدأ الاتحاد الأوروبي كمنطقة تجارة حرة بموجب اتفاقية "روما" عام 1958 التي تعتبر الخطوة التي تأسس منها الاتحاد الأوروبي، بحيث تزايد مستوى الاندماج بشكل مستمر إلى أن وصل عدد الدول الأعضاء في الاتحاد إلى 25 دولة بعد انضمام دول أوروبا الشرقية بذلك أصبح من أقوى التكتلات الاقتصادية في العالم. وأكثرها اكتمالا من حيث البنية والهياكل التكاملية، والاستمرار في المسيرة التكاملية والإمكانيات كل هذا جعله يهيمن تجاريا على أكثر من ثلث التجارة العالمية. ويحصل على اكبر دخل قومي في العالم وأضخم سوق اقتصادي داخلي، حيث بلغ عدد سكانه أكثر من 380 مليون نسمة وبمتوسطات دخل فردي مرتفعة نسبيا.[1]

أصبح هذا التكتل في نظر العديد من الخبراء و المهتمين اكبر قوة اقتصادية و اقوي تكتل اقتصادي على مستوى العالم، بما يمثله من مساهمة في التجارة العالمية في حجم الناتج الإجمالي وعدد السكان، كما يحقق التكتل الأوروبي سنويا حجم تجارة خارجية يصل في المتوسط إلى حوالي 1150 مليار دولار أي يستحوذ على أكثر من ثلث التجارة الدولية.[2]

إن الاتحاد الأوروبي تكتل اقتصادي فرضته ظروف ما بعد الحرب الباردة ببروزة كقوى صاعدة جد فعالة و متميزة على المستوى الدولي، وذلك راجع لمقومات استمدت منها قوتها في عدة جوانب:

---

[1]– طيوب سهام، حميدي مريم هاجر، **آفاق التكتلات الاقتصادية الجديدة دراسة حالة دول البريكس 2020**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد دولي، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2022، ص 21.

[2]– محمد عبد الله شاهين محمد، **أساسيات علم الاقتصاد**، دار حمثيرا للنشر و التوزيع، القاهرة، 2019،ص 187.

- **الجانب المكاني والسكاني:** يمتد الاتحاد الأوروبي على رقعة جغرافية تساوي 2.255.961 كم مربع ويوفر الامتداد الجغرافي الواسع الحصول على الموارد الأولية، التي تقترب من حيث الكم والنوع من الموارد الأمريكية.

وتتجاوز مثيلاتها اليابانية والصينية لذلك ساهم الامتداد الجغرافي للاتحاد الأوروبي في تفوقه السكاني على الولايات المتحدة الأمريكية.

-**الجانب الاقتصادي:** يعد الاتحاد الأوروبي من بين التكتلات الاقتصادية القوية اقتصاديا عالميا، فعلى صعيد تراكم رأس المال العالمي ارتفعت نسبة أوروبا من 1،2 إلى 15 تريليون دولار بين عام 1974-1990 بينما تراجعت حصة أمريكا الشمالية من 58% إلى 37،5% لمصلحة حوض الباسفيكي وأوروبا، كذلك صعدت أوروبا تحت عنوان الاقتصاد الغالب لألمانيا التي احتلت موقع المصدر العالمي الأول خلال عام 1990 بحيث بلغ مجمل الناتج القومي الإجمالي لأوروبا عام1988 6،5 تريليون دولار بما يساوي 28% من الناتج القومي الإجمالي العالمي بعد الولايات المتحدة و اليابان، وبلغت هذه القيمة عام 1999 8،5 تريليون دولار بما يساوي 31% من الناتج العالمي فمن بين عشرة دول تجارية في العالم تشكل دول الاتحاد الأوروبي سبعا منها.[1]

أما في مجال المنظمات الدولية، نجد أن الاتحاد الأوروبي يحظى بمكانة كبيرة و له يد فاعلة ففي مجموعة الدول الصناعية الكبرى، يحظى الاتحاد بأربعة مقاعد و هي بريطانيا وفرنسا وألمانيا وايطاليا، كما يشغل الاتحاد الأوروبي في منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي خمسة عشر مقعدا من مقاعده الخمسة و العشرين، وفي حلف الناتو الذي يبلغ أعضاؤه تسعة عشر عضو تحتل أوروبا خمسة عشر مقعدا منها ثلاثة عشر من دول أوروبا

[1]- سعدي كريم سلمان، **العلاقات الأوروبية-الأمريكية في القرن الحادي والعشرين: تنافس أم مشاركة؟**، دراسات دولية، العدد 35، ص 78-79، https://www.iasj.net ، تم الاطلاع عليه يوم 2024/04/27، 17:43.

.

الغربية، أيضا في مجلس الأمن يمتع الاتحاد الأوروبي بمقعدين من مقاعده الخمسة الدائمة العضوية ومن بين دول الاتحاد التي لها حق الفيتو هما فرنسا وبريطانيا.[1]

يسعى الاتحاد الأوروبي بصفته تكتل اقتصادي قوي لتحقيق جملة من الأهداف التي من اجلها تأسس القطب الاقتصادي الصاعد و التي يمكن رصدها كالآتي:

إقامة اتحاد يتوطد دائما بين شعوب أوروبا مع إنشاء سوق أوروبية داخلية تهدف إلى ثبات الأسعار وتحقيق المنافسة وتوفير الوظائف، كما تعمل على تحقيق التقدم العلمي وتنمية التقدم الاقتصادي و الاجتماعي بطريقة متوازنة ومستمرة، كذلك إنشاء اتحاد أوروبي اقتصادي ونقدي يتضمن في النهاية عملة أوروبية واحدة وهي اليورو.[2]

الفرع الثالث: ظهور مجموعة دول البريكس.

في نهاية القرن العشرين و مطلع القرن الواحد و العشرين، برزت الصين كقوة صاعدة على الساحة الدولية بفضل التجربة و الإصلاحات التي مرت بها بحيث ركزت سياستها على حماية و ديمومة اقتصادها المتفوق و تطويره بشكل واسع في أنحاء العالم سواء تحديد معالم مكانتها في النظام العالمي الجديد، وان يكون لها دور فاعل ومؤثر في التفاعلات الإقليمية والدولية وهذا ما دفعها إلى تشكيل تحالفات اقتصادية مثل تجمع البريكس (BRICS) وإقامة مشاريع عملاقة مثل مشروع الحزام و الطريق.[3]

منتدى تكتل البريكس منظمة دولية مستقلة تظم خمس دول اقتصادية كبرى تعمل على تشجيع و تطوير التعاون التجاري والسياسي والثقافي فيما بينها، وصولا إلى تشكيل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية وقوي في وجه المخاطر والتقلبات الاقتصادية العالمية بدأت

---

[1]– سعدي كريم سلمان، المرجع السابق، ص 79.

[2]– بن عزوز محمد، **السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون دولي وعلاقات سياسية دولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015، ص 36.

[3]– ساعد ياحي، المرجع السابق، ص 51.

أولى مراحل التفاوض لتشكيل هذه المنظمة الاقتصادية المسماة بالبريك بحيث ضمت في بداية نشأتها كلا من وزراء خارجية البرازيل وروسيا والهند والصين في سنة 2006 و على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك كما انظم تاليها جنوب إفريقيا في أوائل عام بدافع من الصين ليزداد حرفا في تسميها و تصبح بريكس.[1]

بريكس هي مختصر للحروف الأولى باللغة الانجليزية المكونة لأسماء الدول الأعضاء في هذه المنظمة،البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا،[2]

تشترك هذه الدول المؤسسة للمنظمة في مميزات أنها تستحوذ على أكثر من 25% من مساحة اليابسة في العالم و40% من سكان العالم كما تقوم بتنفيذ كميات متزايدة من التجارة فيما بينها وغيرت أنظمتها السياسية لاحتضان الرأسمالية العالمية.[3]

بالرغم من الخصائص المشتركة بين دول البريكس إلا انها تنفرد كل دولة بخصائص تساعدها للنمو الاقتصادي يمكن إجمالها كالتالي:

-**البرازيل:** تعد من أهم القوى الاقتصادية الصاعدة في أمريكا الجنوبية والقوى الأولى بكافة المعايير الجغرافية البشرية، الاقتصادية والعسكرية حيث يعتبر اقتصادها من الاقتصاديات التي تم تحريرها بالتوازي مع تحرير الاقتصاد العالمي كما انها عضو فاعل في منظمة التجارة العالمية، فضلا عن كوتها مركز العديد من الشركات الإنتاجية والصناعية والبنكية .

- **روسيا:** تقع في الجهة الشمالية من الكرة الأرضية و تمتد عبر شرق أوروبا بحيث ترتكز مقومات القوة الاقتصادية فيها على المقومات الزراعية والصناعية، والمساحة الهائلة التي تعد

[1]- عبد الكريم الطيف، **دول البريكس شراكة من اجل التنمية والتعاون والتكامل من اجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 30، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 13.

[2]- عبد الكريم الطيف، المرجع السابق، ص 14.

[3]- معلم أم البنين، **دور تكتل البريكس في النظام الدولي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة1، 2022، ص 95.

الأكبر عالميا، فضلا عن الإمكانيات الهائلة و التنوع في مصادر الطاقة مع امتلاكها لثروة ضخمة من الطاقة الطبيعية المتجددة.[1]

– **الهند:** من الدول التي تقع في الجزء الجنوبي من قارة آسيا تحتوي على كثافة سكانية عالية تمتلك الهند نظاما ماليا متطورا و عدد كبير من الشركات ذات الكفاءة العالية خاصة في مجال صناعة البرمجيات، كما يلعب القطاع الزراعي المركز الرئيسي في الاقتصاد الهندي لان الزراعة تعد مصدرا للعديد من الموارد الأولية التي تقوم عليها الصناعات الهندية.[2]

– **الصين:** تقع في الجزء الشمالي من نصف الكرة الشرقي من قارة آسيا وتتمتع بخصائص جغرافية جعلتها تتميز بعمق استراتيجي كبير، والإشراف على طرق مهمة للمواصلات والتجارة مع العالم كما تعد المنافس القوي للولايات المتحدة على الصعيد الدولي بحيث أصبحت الصين القوة الاقتصادية الثانية في العالم نتيجة ارتفاع حجم صادراتها من السلع ذات الاستهلاك الواسع فضلا عن الاستثمارات الضخمة في التعليم والبحث والتطوير، وهي كذلك عضو في المنظمة العالمية للتجارة .[3]

–**جنوب إفريقيا:** تقع في أقصى الطرف الجنوبي لقارة إفريقيا بحيث تحتل المركز الخامس و العشرين من حيث مساحة العالم، تتميز بامتلاكها للموارد الطبيعية والمعادن بنسبة كبيرة كما يقوم اقتصادها على ثلاثة محاور رئيسية وهي الصناعة والتعدين والتجارة كما تعتبر بأنها الدولة الوحيدة المحققة للفائض الغذائي، بالإضافة إلى امتلاكها للذهب الذي يعد أهم

---

[1]– عابي وليد، شريط فيروز، **واقع وآفاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس–دراسة تحليلية للفترة 1991–2021**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة،المجلد 07، العدد02، جامعة العربي التبسي تبسة، 2022، ص 157.

[2]– عبد المنعم وسن إحسان، **ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي–تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجا**، مجلة جامعة النهرين، العدد 58، 2020، ص 166–167.https://journal.uokufa.iq .
تم الاطلاع عليه يوم 2024/04/28، 16:43.

[3]– المرجع نفسه، ص 166–167.

صادراتها في الخارج ورغم هذه المقومات إلا انه لا يشكل انضمامها لدول البريكس إلا تمثيلا للقارة الإفريقية.[1]

كما تعمل مجموعة دول البريكس التي تضم في عضويتها الدول الصناعية الكبرى ذات الاقتصاديات المتقدمة على تحقيق جملة من الأهداف و الغايات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي يمكن رصدها كالتالي:

دعم النمو و التنمية على المستوى العالمي وتحرير العالم من تأثير المؤسسات التي تسيطر عليها القوى الغربية بشكل أساسي وذلك بكسر الهيمنة الغربية، وتكريس مبدأ السيادة واستقلال القرار الوطني كذلك تعزيز تنسيق سياسة الاقتصاد الكلي وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية الخارجية وأخيرا الحصول على دور في الإدارة العالمية للاقتصاد العالمي إلى جانب مجموعة العشرين.[2]

المبحث الثاني: انعكاسات تحرير التجارة الدولية على الدول النامية

يحتل موضوع العلاقات التجارية الدولية مكانة جد هامة في الفكر الاقتصادي، عن طريق حجم المبادلات التجارية التي تنشأ بين مختلف دول العالم، ورغم مختلف دراجات التفاوت الاقتصادي إلا وانه وأمام هذه الأهمية أصبح من الضروري وجود نظام تجاري دولي جديد الذي يتجلى دوره في حماية والتسهيل التجارة بمختلف فروعها، وبالسعي إلى تحرير التجارة من جميع القيود وكذلك خلق الانسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية، وبذلك بات من الضروري انضمام الدول النامية للمنظمة العالمية للتجارة باعتبارها الإطار الوحيد المنظم للعلاقات التجارية على المستوى الدولي، كضرورة ملحة للاندماج هذه الدول في الاقتصاد العالمي وبهذا الشأن نتج في الأخير عن هذا الانضمام انعكاسات

[1]– عابي وليد، شريط فيروز، المرجع السابق، ص157.

[2]– لبنى كعواش، فاتن عزوزة، **مكانة مجموعة البريكس في النظام النقدي الدولي بعد الأزمة المالية العالمية 2008**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2019، ص 61–62.

على هذه الدول ذات الاقتصاديات الضعيفة، سواء من الناحية الايجابية التي تمثلت في استفادة هذه الدول من عملية تحرير التجارة دوليا وكذلك عدم التعرض للتمييز في منتجاتها مقارنة مع المنتجات الأجنبية أي نفس المعاملة، وأيضا تقديم فرصة في زيادة إنتاجها ورفع من المستوى المعيشي والدخول في الأسواق العالمية، إلا انه بالرغم من هذه الآثار الايجابية ارتكز أيضا هذا النظام التجاري الدولي الجديد بآثار سلبية على هذه الدول النامية، كتعرض منتجاتها لمنافسة مع منتجات الدول المتقدمة ذات الجودة العالية وهذا الذي أدى إلى خلق مشكل البطالة وتزايدها. وبهذا الصدد ارتأينا لتقسيم هذا المبحث في دراسة أثر تحرير التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية(المطلب الأول)، والآثار الجوهرية للمنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية والجزائر كنموذج(المطلب الثاني).

المطلب الأول: أثار تحرير التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية

إن تقييد البلدان النامية بأحكام ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة، كان لذلك دور في إحداث تغييرات جوهرية في النظام التجاري الدولي الجديد، الذي أعطى لها بفرصة في الانفتاح وانتعاش اقتصادها وذلك من خلال رفع معدلات التصدير، وضمان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الإنتاج وحماية المنتجات الوطنية من المنافسة الغير المشروعة، والاستفادة من المعاملة التفضيلية وكذلك السعي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي في عدة جوانب. فقد أثرت تحرير التجارة الدولية على قطاعات مهمة منها قطاع الصناعة والزراعة (الفرع الأول)، وقطاع الملابس والمنسوجات (الفرع الثاني)، وأخيرا قطاع الخدمات (الفرع الثالث).

الفرع الأول: أثار تحرير التجارة الدولية على قطاع الصناعة والزراعة

تؤثر تحرير التجارة الدولية على مجالات هامة للدول النامية منها قطاع الصناعة (أولا) وقطاع الزراعة (ثانيا).

أولا: قطاع الصناعة:

من بعض التزامات الدول الأعضاء في المنظمة، كإزالة القيود الكمية والتقليص التدريجي للرسوم الجمركية وكما أتت جولة الاوروغواي بتقليص هذه الرسوم الجمركية التي فرضت السلع المصنعة بنسبة قدرت ب38% في الدول الصناعية و19%في البلدان النامية وان هاتين النسبتين تشير بان المجموعة الأولي انخفضت رسومها بنسبة كبيرة تعادل نسبة التخفيض في المجموعة الثانية وكما إن هنالك ضرائب أخرى يتم تطبيقها لدول تفرض على الواردات من الدول النامية ومنها العربية، ولم تستطيع هذه البلدان بسبب ضعفها وتشتتها التفاوض مع الدول الصناعية بشان تقليصها وعلي هذا الأساس من المحتمل عند تخفيض الرسوم الجمركية علي السلع الصناعية ينجم عنه كالاستخدام الأمثل للمواد المتاحة، وأيضا التوسع في قاعدة تقسيم العمل والتخصص،مما يؤدي إلي تقليص التكاليف وزيادة الطلب على السلع الصناعية، وأيضا يمكن إن يستفيد المستهلك من المنتجات بأسعار منخفضة[1]. ومن جهة أخرى في مجال تحرير تجارة السلع أدى إلى تعرض الصناعات الوليدة في البلدان النامية إلي منافسة جد شرسة مما أدي بها إلي عدم إمكانية قدرتها بمواجهاتها ولو كان ذلك باللجوء إلي الإجراءات الحمائية، وسبب ذلك إن الأفراد سيطلبون هذه السلع الأجنبي كنوع من التفاخر باستهلاكها رغم ارتفاع سعرها وهذا بدوره يقلل من استهلاك الإنتاج الوطن وبالتالي تعتبر هي الخاسرة في هذه الحالة.[2]

ثانيا: قطاع الزراعة:

عند إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وبعدها بسنة واحدة فقط، تم الاستعاضة بنسبة قدرت

---

[1]– بوكروح وفاء، زيموش عائشة، **تحرير التجارة الدولية وانعكاساتها على الدول النامية–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل،2016 ،ص 65 –66.

[2]– مزوري الطيب، **الانعكاسات المرتقبة على إنضمام الدول النامية في المنظمة العالمية للتجارة–حالة الجزائر**، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013، ص 97.

ب30% من القيود الكمية التي فرضت على المنتجات الزراعية المختلفة برسوم جمركية وبذلك كان كل من التزامات الدول النامية، وسعيها إلى تقليص هذه الرسوم تدريجيا خلال عشر سنوات بنسبة 25% أما بالنسبة لدول الأقل نموا فهي ليست مجبرة على تقليص رسومها الجمركية التي فرضت على الواردات الزراعية. وبالتالي نشير هنا أن الصادرات الزراعية التابعة لبعض الدول النامية تعتمد علي اتفاقات تفضيلية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين كالاتحاد الأوروبي وبالتالي لا تتأثر هذه الصادرات بعمليات تحويل القيود إلي رسوم أو بتقليص الرسوم إلا بعد انقضاء مدة تلك الاتفاقات، لكنها يمكن أن تتأثر سلبا في حال انفتاح الأسواق وزيادة شدة المنافسة للدول الغير المنتمية لتلك الاتفاقات، وبالتالي سوف تتضرر صادرات الدول التي تفتقر إلي الميزة التنافسية.[1]

إن ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وخصوصا المواد الغذائية بمختلف أنواعها، من جراء هدف إلغاء الدعم الزراعي وكذلك السعي إلي تحرير التجارة في المنتجات الزراعية في الدول الصناعية المتقدمة، للسلع الزراعية سيؤدي إلي رفع التكاليف بالنسبة للدول التي تعتبر السلع الزراعية ذات أهمية كبيرة في قائمة وارداتها.[2]

الفرع الثاني:أثار تحرير التجارة الدولية علي قطاع الملابس و المنسوجات

من الصناعات المهمة التي يمكن الاستفادة منها حسب اختلافها منها نجد الصناعات الخفيفة، وعلي رأسها تتمثل في الملابس وكذلك المنسوجات وهو قطاع يتطلب استثمارات خفيفة وتكنولوجيا بسيطة نسبيا، ولا تحتاج إلي عمالة ذات مهارات عالية.[3]

---

[1]– بوكروح وفاء، زيموش عائشة، المرجع السابق ص67 .

[2] – مولحسان آيات الله، **تحليل المنافع والتكاليف المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على إقتصاديات الدول النامية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد التاسع عشر، جامعة محمد خيضر –بسكرة، جوان 2010ص..65

[3]– أحمد توزان، قدور بن نافلة، **الإستراتيجيات والتجارب الدولية الناجحة في تطوير القطاع الصناعي وإمكانية تطبيقها في الجزائر، دراسة حالة الفيتنام**، مجلة حوليات، جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، مجلد08،العدد02،2021،ص.125

إن قطاع الملابس و المنسوجات يعتبر من أهم القطاعات في اقتصاديات البلدان النامية ومنها نذكر الدول العربية، بحيث قدر عدد العاملين فيها ب 854 ألف شخص ويعملون في 76 ألف منشاة و¾ من هؤلاء العمال من دول عربية مختلفة منها المغرب وتونس ومصر.

وحسب اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة تم إلغاء اتفاق الألياف لسنة 1974 والسعي إلى تحرير تجارة المنسوجات، حسب اتفاقية المتعددة الأطراف والهدف من ذلك السماح بفرض أوسع للنفاذ إلى الأسواق العالمية.

أما بالنسبة للاتفاق الجديد لم يقم بتحرير كلي في تجارة هذه السلع بل مرت بأربع مراحل دامت مدتها عشر سنوات، تبني من خلالها وبالتوالي بنسب قدرت ب16%، 17%، 18% و49% التي تمثلت من قيمة الواردات الكلية لتلك السلع، وان الدول النامية عبرت في أكثر من مناسبة عن موقفها المؤسف والشديد لعدم احترام والتزام الدول الصناعية لبعض القواعد والقرارات، كما إن تحرير جزء من واردات المنسوجات والملابس مم دفع بصفة تلقائية إلى ارتفاع الرسوم الجمركية تحت غطاء مكافحة الإغراق أو ضرورة الإجراءات الوقائية، بالإضافة إلى خفض وإلغاء المعاملة التفضيلية التي تقدمها الدول المتقدمة لبعض الدول النامية سيدفع بها إن تواجه منافسة شديدة من قبل دول أخرى أكثر كفاءة مثل الدول المصنعة حديثا كالدول الأسيوية.[1]

الفرع الثالث: أثار تحرير التجارة الدولية علي قطاع الخدمات

إن تجارة الخدمات أصبحت تحتل مركزا جدا مهما وفاعلا في التجارة العالمية ففي سنة 2000 قدر حجمها ب1415 مليار دولار، أي تمثل خمس التجارة العالمية بحيث إن الدول الصناعية تستحوذ على الجزء الأكبر من تجارتها، وقد قدرت صادرات الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا بنسبة939 مليار دولار أي ثلث صادرات

[1]– محمد قويدري، إنعكاسات تحرير التجارة العالمية على إقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، العدد01، جامعة الاغواط ، 2002، ص20،ص21.

العالم،إما بالنسبة لصادرات البلدان الإفريقية فهي لاتتجاوز 30 مليار دولار أي 2.1% فقط من الخدمات في العالم، وتبلغ واردتها 38 مليار دولار أي 2.7% من الواردات العالمية.[1]

أما بالنسبة في مجال تحرير التجارة الدولية في قطاع الخدمات المالية والمصرفية سبب في خسائر عديدة للدول النامية مما سمح بخلق وإتاحة الفرص للبنوك والمؤسسات المالية والأجنبية، سواء عبر الحدود أو عن طريق إنشاء فروع لها داخل الدول النامية، وهذه الخسائر تتعلق بتأثير سياسات البنك الأجنبي علي السياسة الاقتصادية للدولة، كما يمكن أن تتأثر الصناعات المالية الوليدة بالمؤسسات الوطنية.

وفي مجال السياحة تؤدي وتهدف عملية تحرير تجارة الخدمات إلي زيادة الاستثمارات لدى الشركات الأجنبية كالمركبات السياحية والمنتجعات والفنادق، دون مراعاة أولويات التنمية لدى الدول النامية مما يسعى إلى خلق فجوة بين طبقات المجتمع كلها وعلى العموم فان وضع الدول النامية بما فيها الدول العربية، مما يستوجب التدرج في تحرير قطاع الخدمات ويتم ذلك من خلال تهيئة المناخ الاقتصادي والاجتماعي حتى تتجانس مع المتغيرات الجديدة، و بالإضافة إلى ضرورة ترتيب الأولويات والحرص على المصالح الأمنية والاقتصادية و الإستراتيجية.[2]

إن قطاع الخدمات في الدول النامية وضعفه وهو الأمر الذي جعلها تشعر بالخوف والخطر الحقيقي من جراء اتساع إجراءات تحرير التجارة في هذا المجال، وذلك أن الدول الكبرى تكاد تحتكر قطاع الخدمات العالمية بنسبة 97 من براءات الاختراع العالمية. وأيضا سيطرة هذه الدول على قطاع خدمات الاتصالات والخدمات المالية والبنوك، ومقابل خذا يوجد في الدول النامية قطاع خدمات ضعيف غير قادر على المنافسة القادمة الموجهة

[1]– محمد قويدري، المرجع السابق، ص 21.

[2]– بوكروح وفاء، زيموش عائشة، المرجع السابق، ص68.

من الدول الكبرى في حالة تحرير هذا القطاع.[1]

المطلب الثاني: الآثار الجوهرية للمنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية والجزائر كنموذج

إن من تداعيات إنشاء المنظمة العالمية للتجارة إرساء قواعد ومبادئ تجارية على مستوى العالم، والتي يمكن أن تؤثر إيجابيا على الدول المنظمة إليها الذي يخدم مصالح هذه الدول في عدة مجالات (الفرع الأول)، ولكن بالرغم من ذلك يمكن أن تؤثر سلبا على الدول النامية المتأخرة اقتصاديا في مجالات حيوية (الفرع الثاني)، من بين هذه الدول النامية نجد الدولة الجزائرية التي أثرت عليها منظمة التجارة العالمية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: الآثار الإيجابية للمنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية

مع تنامي العديد من الدول النامية وسعيها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية بهدف لالتحاقها بالتنمية فأثرت عليها بالإيجاب خاصة في انعكاس اقتصاديات الدول المتقدمة على الدول النامية (أولا)، زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة (ثانيا)، زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية(ثالثا)، خفض معدل الزيادة في التعريفة الجمركية (رابعا).

أولا: انعكاس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية:

إن دراسة عملية تخفيف الحواجز الجمركية والغير الجمركية ستؤدي حتما بالسعي إلى زيادة حركة التبادل على المستوى الدولي، وأيضا زيادة وانتعاش حركة وحجم الانتاج القومي في مختلف بلدان العالم ولاسيما في بعض الدول الصناعية وكذلك المتقدمة التي تعاني في الوقت الحالي من ركود حاد. تشير الدراسة أن التقديرات الأولية في زيادة الناتج القومي بنحو يصل (300) مليار دولار وذلك نتيجة حركة التجارة العالمية التي ستنشأ عند تنفيذ هذه

[1]– مولحسان أيات الله، مرجع السابق، ص65 ص.66

الاتفاقية، فإذا ما صحت التقديرات فانه يشير إلى وجود تنشيط في الاقتصاد العالمي و خروج البلدان الصناعية من حالة الكساد التي تعاني منها في بداية التسعينات والذي يعود بالخير على البلدان النامية، وأنه من المعروف أن مستوى النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية، من أهم العوامل التي تسعى إلى زيادة الطلب على صادرات البلدان النامية إذ أن كلما زادت معدلات عند الأولى زاد مستوى الطلب على صادرات الثانية.[1]

ثانيا: زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة

و ذلك من خلال مختلف الإجراءات التي خرجت بها الاتفاقيات التي تعطي إمكانيات اكبر للصادرات الدول النامية، منها السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية جد واضحة من خلال النفاذ إلى مختلف أسواق الدول الصناعية المتقدمة تدريجيا ومثال ذلك الإلغاء التدريجي من خلال الدعم المقدم من طرف الدول الصناعية المتقدمة إلى منتجها الزراعيين المحليين . وكذلك الإلغاء التدريجي لحصص وارداتها من المنسوجات والملابس الجاهزة . وبذلك نجد إن الدول المتقدمة بالرغم من تخفيض القيود الجمركية على مستوى وارداتها طبقا لالتزاماتها في الجات، إلا إن عادت إلى تطبيق الحواجز الغير التعريفية من أهمها التقييد الاختياري للصادرات ، إضافة إلى إجراءات الإغراق والرسوم المكافئة والذي خرج بانعكاس سلبي على صادرات الدول النامية أي المختلفة.[2]

ومن بين النتائج التي توصلت إليها المفاوضات في جولة الاوروغواي ستتيح وضعا نسبيا أفضل للدول النامية أي المتخلفة في النفاذ إلى مختلف الأسواق العالمية، إلا أن هذا الأمر أثار بعض القلق لهذه الدول بسبب عدم توصل الاتفاقية الأخيرة لآلية الحد من الإجراءات الرمادية التي طبقتها الدول المتقدمة الصناعية خلال الثمانينات وأوائل التسعينات بهدف حماية الانتاج المحلي والحد من صادرات الدول النامية.

[1]– عبد الناصر نزال العبادي، مرجع نفسه، ص 136.

[2]– بن عيسى شافية، مرجع نفسه، ص 48.

فالاتفاقية أتاحت بالنتائج للدول النامية مثل إمكانية استخدام إجراءات مكافحة الإغراق والرسوم المكافئة التي تستخدم من طرف الدول المتقدمة في الأواني الأخيرة، ولذلك نجد أن معظم الدول النامية أزالت الحواجز الغير الجمركية على مستوى وارداتها، لتصبح أكثر تحررا في سياستها التجارية مقارنة مع الدول المتقدمة وهذا نتيجة تطبيق برامج التكييف الذي اتبعته خلال السبعينات والثمانينات.[1]

ثالثا: زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية:

تهدف اتفاقية الجات الأخيرة إلى زيادة المنافسة بين مختلف دول العالم وما تؤدي إليه من ضرورة زيادة الكفاءة الإنتاجية وقيام المشروعات في الدول النامية، وتحسين جودة الانتاج حتى تستطيع القيام بالمنافسة على مستوى الأسواق الدولية، فعادة ما يؤدي العمل في ظروف تنافسية إلى زيادة الكفاءة وهذا على درجة عالية من الأهمية بالنسبة لهذه المشروعات في الدول النامية وذلك بهدف الاحتفاظ بسوقها المحلي وكذلك فرصة الحصول على حصة من الأسواق الخارجية، وهذا الأمر الذي دعا بالضرورة إلى اضطرار الدول النامية إلى بناء وتكييف إقتصادتها على أساس قوى السوق الحرة وكذلك التحرر الاقتصاد وفقا لالتزامات النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وفي تواصل المستمر أمام هذه السلطات الاقتصادية للدول النامية الكثير من الإجراءات والتدابير التي ينبغي أن تتخذها وتطبقها في سبيل جعل وحداتها الإنتاجية أكثر كفاءة وقدرة على التنافس.[2]

رابعا: من أبرز نتائج اتفاقيات جولة لأوروغواي خفض معدل الزيادة في التعريفة الجمركية :

ومفهوم ذلك أن نسبة التعريفة الجمركية التي تفرض على السلع في صورتها الأولى مقارنة بالتعريفة الجمركية التي تفرض على نفس السلعة كنصف مصنعة ثم كسلعة تامة

[1]– بن عيسى شافية، مرجع نفسه، ص 48.

[2]– عبد الناصر نزال العبادي، المرجع السابق، ص140

الصنع وكان رأي الاتجاه العام بفرض الدولة تعريفة جمركية بنسبة منخفضة على السلع الأولية ثم ترتفع نسبيا عندما تتحول لنصف مصنعة، ثم تصل لأقصاها عند الاستيراد كسلعة تامة الصنع، وكان متوسط التعريفة الجمركية التي طبقت على المواد الخام قبل التوقيع على جولة لأوروغواي بنسبة2.1% تزيد إلى 5.4% بالنسبة إلى السلع النصف المصنعة، ثم إلى 9.1% بالنسبة للسلع تامة الصنع وفي هذه الحالة بلغ معدل التصعيد أو الزيادة في التعريفة بنسبة قدرت 7% أما بعد توقيع الاتفاقية فقد انخفضت التعريفة الجمركية المفروضة على المواد الأولية إلى 0.8% وترتفع بعد ذلك إلى 2.8% بالنسبة للسلع النصف المصنعة، ثم 0.2% للسلع تامة الصنع ليصبح معدل التصعيد للتعريفة في هذه الحالة إلى 5.4% بالنسبة إلى السلع النصف المصنعة، ثم إلى 9.1% بالنسبة للسلع تامة الصنع، وفي هذه الحالة بلغ معدل التصعيد أو الزيادة في التعريفة بنسبة7%، أما بعد توقيع الاتفاقية انخفضت التعريفة الجمركية التي طبقت على المواد الأولية إلى 0.8% وترتفع إلى 2.8% للسلع النصف المصنعة، ثم إلى 6.2% للسلع تامة الصنع وبهذا يصبح معدل التصعيد للتعريفة إلى 5.4%.[1]

الفرع الثاني : الآثار السلبية للمنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية

أما من الجانب السلبي الآثار التي يمكن أن تطرح عند تحرير التجارة العالمية وخوض البلدان النامية في هذا النظام العالمي الجديد الذي تدرج وفق معايير مختلفة والتي يمكن رصدها كالتالي:

-ارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب رفع الدعم عن الصادرات وارتفاع حجم الواردات، خاصة في ظل التبعية الغذائية الكبيرة للخارج.[2]

---

[1]- مصراوي منيرة، المرجع السابق، ص65

[2]- سليمان ناصر، **تكتلات الاقتصادية الإقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات بالإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد01، جامعة ورقلة، 2002، ص 85.

– صعوبة المنافسة بين منتجات الدول النامية والمنتجات المستوردة، الأقل نفقة والأفضل جودة وهذا ما يؤثر سلبا على الصناعات الوطنية فذلك يساهم في ازدياد معدلات البطالة كما قد يؤدي الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى عجز الموازنة العامة في الدول النامية أو تفاقمه أو قصور الإيرادات بالنفقات العامة المتزايدة، ما يحمل على زيادة الضرائب قد تؤثر سلبا في نفقة الانتاج.[1]

–إن حماية ثم تحرير ما يسمى بحقوق الملكية الفكرية سوف يكون لصالح البلدان المتقدمة لان ذلك يهدف لحماية حقوق المؤلف وبراءة الاختراع، ونماذج التجارية ومكافحة التزوير.. خاصة وان الدول المتقدمة تمتلك90% من براءة الاختراع على المستوى العالمي أما الولايات متحدة الأمريكية 75% منها، بينما الدول النامية لن تستفيد كثيرا من هذا الجانب، وهذا ما قد يدفع أن يكون هناك أثار سلبي خاصة بعد رفع القيود والذي قد ينجم عن ذلك، انتشار الفساد الأخلاقي الذي يتعارض مع الدين والعادات والتقاليد الذي ظهر كثيرا في البلدان النامية منها العربية والإسلامية.[2]

–تقليص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية مما يؤدي إلى تصريفها في بيئة عالمية أكثر تنافسية.[3]

–الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول المتقدمة الصناعية، الذي سيزيد من أسعار الواردات الغذائية، والذي ينتج عنه أثار ضارة في ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم.[4]

---

[1]– آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في الدول النامية، http://www.moqatel.com، تم الاطلاع عليه يوم 2024/05/1، 17:12.

[2]– سليمان ناصر، مرجع السابق، ص 85.

[3]– فرح قنديل، اثر منظمة التجارة العالمية على الدول النامية، https://mawdoo3.com، تم الاطلاع عليه يوم 2024/05/1، 17:20.

[4]– بن عيسى شافية، مرجع سابق، ص 50.

الفرع الثالث: الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تداعيات على اقتصادياتها في مختلف المجالات منها قطاع الصناعة (أولا)، قطاع الزراعة (ثانيا)، قطاع الخدمات (ثالثا)

أولا: قطاع الصناعة

-الآثار لايجابية:

-تحسين كفاءة الفرد و فعالية المؤسسة الإنتاجية في ظل المنافسة الأجنبية المفروضة.

-توفير السلع الصناعية وتنويعها بجودة عالية. والاستفادة من التطور التكنولوجي عن طريق الاحتكاك بالصناعات الأجنبية عن طريق الشراكة لتطوير ورفع الانتاج.

-يترتب عن انظمام الجزائر للمنظمة اكتساب الحق في معاملة تمييزية، بصفتها دولة نامية كما تمنح فرصة حماية صناعاتها الناشئة.

-الآثار السلبية:

-النسبة لأكبر من صادرات الجزائر97% محروقات، والتي لا تدخل ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي عدم استفادتها من مبادئ وأحكام المنظمة العالمية وهذا يعني ان97% من صادراتنا لن تستفيد من لانضمام إلى هذه المنظمة .[1]

-إحتمال آن تكون المؤسسات الوطنية ضحية هذا الانفتاح بسبب المنافسة، والتي واجهت منافسة قوية من السلع الأجنبية، وخاصة الصينية رغم الحماية والدعم،والسؤال عن حالها بعد رفع هذه القيود ورفع الدعم.

-السياسات التي خلفها إتباع النظام المخطط لسنوات طويلة، والتي سعت لإنتاج كل شيء،

[1]- سالمي حمزة، **آثار تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية-حالة الجزائر-**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016، ص 146.

نتج عن ذلك ارتباك فيما تتميز به والقطاعات التي نملك فيها ميزة نسبية تسمح لمنتجاتنا بالنفاذ إلى الأسواق الأجنبية.[1]

ثانيا:قطاع الزراعة

-الآثار الايجابية:

-من شأن لانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة آن يرغم الجزائر عن الاستثمار في القطاع الزراعي للتخفيض من الفاتورة الغذائية، وبالتالي ينعكس ذلك بالإيجاب خاصة إذا تم إعادة استغلال المناطق الريفية بشكل معقول.

-تلتزم الجزائر بتنفيذ التزاماتها في المجالات التي جاء بها لاتفاق للنفاذ إلى الأسواق وتخفيض الدعم المحلي للصادرات على مدة10 سنوات بدلا 6 سنوات التي تلتزم بها الدول المتقدمة.

-إمكانية النفاذ للصادرات الزراعية في الجزائر إلى أسواق الدول المتقدمة، نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية والمعاملة التفضيلية والخاصة التي أولتها اتفاقية الزراعة ولاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية للدول النامية.[2]

-تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية، سيؤدي إلى زيادة حجم حركة التبادل الدولي وبالتالي زيادة انتعاش حركة ونمو حجم الإنتاج الوطني في معظم بلدان العالم من بينها الدول النامية.

-الآثار السلبية:

-مصادقة الجزائر على وثيقة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تلزمها تقديم جداول

[1]- سالمي حمزة، المرجع السابق، ص 146.

[2]- عبيدة سليمة، **متابعة انظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة السلبيات والايجابيات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 268.

التزاماتها فيما يخص تثبيت التعريفات أو ربطها، مما يعني انه من الصعب عليها إعادة النظر في هذه التعريفات وفق مصالحها الوطنية، مما يؤدي بها إلى تحمل بعض الأعباء إذا ما حاولت سحب بعض التنازلات التي التزمت بها، وهذا يقيد حركة التنمية بها.

-صعوبة تصدي الجزائر لمنافسة المنتجات الزراعية المستوردة من الخارج بتكلفة اقل وجودة أفضل، مما يكون له أثار سلبية على المنتجات المحلية. ومن المتوقع آن يؤدي إلغاء برامج دعم المستهلكين إلي انكماش في الطلب المحلي على السلع الغذائية، نتيجة لانخفاض القدرة الشرائية من ناحية، وللارتفاع النسبي في الأسعار نتيجة إلغاء برامج دعم المنتجين المحليين.[1]

ثالثا:قطاع الخدمات

-الآثار لإيجابية:

-تطوير خدمات الجهاز المصرفي والمالي، الذي يعاني من تدهور خدماته بفعل ضعف استخدام تكنولوجيا الإعلام ولاتصال. ودخول المستثمرين في مجال الخدمات سيتيح نقل التكنولوجيا الحديثة، وبالتالي استفادة المؤسسات والأفراد من هذه الخدمات بسرعة وفعالية اكبر.

-إدخال البنوك الأجنبية خدمات بنكية عرفت تأخر كبيرا في الجزائر مثل الدفع الالكتروني الذي سيسمح بتطور التجارة الالكترونية.[2]

[1]- عبيدة سليمة، المرجع السابق، ص 266-267.

[2]- سالمي حمزة، المرجع السابق، ص 148.

الاثار السلبية:

– تخلف قطاع الخدمات في الجزائر عن الدول الأخرى وخصوصا الأوروبية، سيجعل التحرير في غير صالح هذه المؤسسات التي غالبا ما اشتكى الزبون من تردي خدماتها، رغم السنوات العديدة من الدعم ومحاولات الإصلاح الشكلية.

–دخول الشركات الكبرى في قطاع الخدمات، قد يؤدي إلى انتقال لاحتكار من الدولة إلى احتكار هذه المؤسسات، وما ينتج عنها من خسائر لحصص السوق للمؤسسات الوطنية التي لا يمكن أن يكون دعم الدولة حلا متاحا لها بسبب اتفاقيات المنظمة.

–تحويل المؤسسات العاملة في الجزائر لأرباحها إلى وطن لأم، وبالتالي نفاذ العملة الصعبة إلى الخارج بدون مقابل، وماله من أثر سلبي على النمو لاقتصادي بسبب عدم استثمار هذه لأموال في الداخل، حيث أن اتفاقيات المنظمة تلزم الدول الموقعة على حرية انتقال هذه الأموال.[1]

[1]– سالمي حمزة، المرجع السابق،ص 149.

خلاصة الفصل الثاني:

لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة دور جد فعال وتأثير على النظام العالمي،خاصة في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية التي أثبتت مكانتها في محاولات جد عديدة والهدف من وراء ذلك، السعي لتكريس الرأسمالية وحرية التجارة، وكان ذلك من طرف بعض الدول المهيمنة على الاقتصاد العالمي مثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية كقوى كبرى في الساحة الدولية ونظرا لدور الذي لعبته في بناء نظام تجاري حر، وذلك استنادا لمقومات مختلفة نذكر الدولار الذي يعد العملة الرسمية في المبدلات التجارية، وكذلك إنشاؤها لمؤسسات اقتصادية دولية وهذه المنظمات تتقاسم الأدوار حسب اختصاص كل مؤسسة، مثلا في القطاع النقدي الدولي نجد صندوق النقد الدولي، أما في القطاع المالي نجد البنك الدولي للإنشاء والتعمير وكذلك إضافة إلي الشركات المتعددة الجنسيات... كما تسارعت بعض الدول لمنافستها و لكسر هيمنة الولايات المتحدة منها الصين التي مرت بتجربة تنموية جعلتها ثاني قوة اقتصادية وفي دائرة التنافس أيضا نجد الاتحاد الأوروبي الذي تأسس لتحقيق التنمية فيه و توحيد عملته الرسمية اليورو ، كما تحالفت كل من الهند وروسيا والبرازيل والصين وجنوب إفريقيا لإنشاء منظمة البريكس لتنظيم مختلف المجالات منها التجارة الدولية. كذلك من بين انعكاسات منظمة التجارة العالمية على الدول نجد الدول النامية والجزائر كنموذج حيث أثرت على اقتصادياتها في مختلف القطاعات منها الزراعة و الصناعة والخدمات والمنسوجات و الملابس فكان التأثير بالايجابي من حيث الاستفادة من تحرير التجارة لكن انعكست عليها بالسلبية بسبب تأخر هذه البلدان اقتصاديا.

الخاتمة

الخاتمة:

نستنتج من خلال دراستنا لهذا الموضوع أن المنظمة العالمية للتجارة من أهم المنظمات الاقتصادية الدولية التي كرست نظام تجاري متعدد الأطراف، فهي تعني بقواعد التجارة الدولية بين الدول الأطراف بحيث مرت بعدة مراحل في نشأتها فسابقا كانت محلها الجات التي مرت بجولات تفاوضية بين الدول الأعضاء لتأسس أخيرا منظمة التجارة العالمية ضمن إطار جولة الاوروغواي. تقوم منظمة التجارة العالمية على مجموعة من المبادئ من بينها عدم التمييز بين الأطراف و أن تكون معاملة الأجنبي و الوطني معاملة واحدة ليس تفضيلية كذلك مبدأ الشفافية من اجل أن تسود حركة تجارية عادلة بين الدول الأعضاء.

نستنتج أيضا أن المنظمة العالمية للتجارة تسعى لرسم السياسة التجارية للدول التي تنظم إليها أبرزها سياسة تحرير التجارة الدولية استجابة لأهداف ومبادئ منظمة التجارة العالمية فهناك دول تأخذ بسياسة حرية التجارة الدولية لتحقيق المزيد من المبادلات التجارية بين دول العالم لكن هناك دول اتبعت سياسة حماية التجارة الدولية بفرض قيود تعريفية و هذا حماية لصناعتها المحلية من المنافسة الأجنبية.

إن انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بدور قيادي بعد الحرب العالمية الثانية جعل تأثير المنظمة عليها بالإيجاب بمنحها مكانة اقتصادية في الساحة الدولية، و هذا راجع للدولار الذي اتخذته معظم الدول في مبادلاتها التجارية و استحواذها لمختلف الشركات المتعددة الجنسيات و عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لصالحها.

إن جمهورية الصين التي مرت بإصلاح اقتصادي في مجالات مهمة جعلها قوة اقتصادية كبرى و هذا بفضل انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة و تبنيها لسياسة تحرير التجارة الدولية و عقدها لشراكات عديدة مع دول ذات مقومات هائلة.

إلى جانب ذلك بروز الاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي قوي يسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية و توحيد عملته الرسمية باليورو بين دول الاتحاد، كذلك تحالفت مجموعة من

الدول ذات اقتصاديات صاعدة لتأسيس منتدى يسمى بالبريكس يسعى لمعالجة مختلف المجالات من بينه التجارة الدولية التي تمثل المركز الأساسي لازدهار البلدان.

إن سعي الدول النامية و الجزائر كنموذج بإبداء رغبتهما للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يؤثر عليها في مجالات مهمة منها قطاع الصناعة و الزراعة و الخدمات و المنسوجات و الملابس سواء بالإيجاب أي لصالحها في أن تصل منتجاتها المحلية للأسواق الأجنبية و هذا راجع لسياسة تحرير التجارة الدولية الانفتاح التجاري كما تنعكس عليها سلبا بسبب تأخرها اقتصاديا و خضوع منتجاتها المحلية للمنافسة من قبل منتجات دول قوية اقتصاديا.

من بين التوصيات التي توصلنا إليها:

يجب على الدول الأعضاء في المنظمة تنفيذ مبادئ المنظمة العالمية للتجارة التي تصبو هذه الأخيرة لبلوغها، وأن تتحد كل الدول الأعضاء لتحقيق عدد اكبر من الانفتاح التجاري و على الدول النامية العمل على تحقيق قدر اكبر من التنمية الاقتصادية لكي تلتحق بالدول المتقدمة و لاستقطاب عدد هائل من الاستثمارات الأجنبية من قبل الدول المزدهرة اقتصاديا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا: الكتب.

1. أكرم فاضل سعيد قصير، **النظام القانوني لمؤسسات و أنشطة منظمة التجارة العالمية**، المركز العربي للنشر و التوزيع ،القاهرة،2017.
2. جابر فهمي عمران ، **انعكاسات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الشركات متعددة الجنسيات** ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ,2017 .
3. خالد أحمد علي محمود،**التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وأثارها في الفكر الاقتصادي العالمي**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019 .
4. ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد نقود وبنوك ودورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية**، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، د ب ن، 2014.
5. طلال محمد نور عطار، **إمبراطورية العولمة: البعد الاستراتيجي**، دار أسامة، عمان، 2012.
6. عبد الناصر نزال العبادي، **منظمة التجارة العالمية (WTO) و اقتصاديات البلدان النامية** ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان 1999.
7. الفتلاوي سهيل حسين،**منظمة التجارة العالمية**،دار الثقافة للنشر و التوزيع،عمان،2005.
8. محمد عبد الله شاهين محمد، **أساسيات علم الاقتصاد**، دار حمثيرا للنشر و التوزيع، القاهرة، 2019.
9. محمد عبد الله شاهين محمد، **الاقتصاد المعرفي و أثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية**، دار حمثيرا للنشر و التوزيع، القاهرة، 2018.
10. محمد عبد الله شاهين محمد، **التجارة الدولية و أثرها على التجارة الخارجية للدول العربية**، دار حمثيرا للنشر و التوزيع ، مصر، 2018.

11. مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية، النظام الدولي للتجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2006 .
12. وميض إحسان، **قراءة جديدة للتاريخ السياسة الأمريكية و حرب احتلال العراق**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2017.

ثانيا: الرسائل و المذكرات الجامعية:

أ- رسائل الدكتوراه:

1. آيات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر-مصر)**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2011.
2. بيبي يوسف، **السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.
3. حجارة ربيحة، **حرية الاستثمار في التجارة الخارجية**،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم،تخصص القانون،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة مولود معمري تيزي وزو،2017.
4. سالمي حمزة، **آثار تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية-حالة الجزائر-**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتثصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016.
5. شامي رشيدة، **منظمة التجارة العالمية والآثار المرتقبة على الدول النامية- حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.
6. عبيدة سليمة، **متابعة انظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة السلبيات والايجابيات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية،

تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2015.

7. كبير سمية ، **سياسة التجارية الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية- مع الإشارة إلى حالة الجزائر**- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
8. كريمة لعيساوي ، **تطور النظام التجاري الدولي و انعكاساته على النظام الاقتصادي و السياسي الجزائري** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر3, 2021.
9. مصراوي منيرة، **تأثير تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة-دراسة حالة الجزائر**- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية ولوجيستيك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم- 2017.
10. معلم أم البنين، **دور تكتل البريكس في النظام الدولي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة1، 2022/2021.

ب- مذكرات الماجستير:

1. بعيرة جمال، **العامل الاقتصادي في سياسة الصين الدولية فترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الأسيوية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2014/2013.
2. بن عزوز محمد، **السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون دولي وعلاقات سياسية دولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015/2014.

3. بن عيسى شافية، **أثار و تحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير, تخصص نقود و مالية, كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03, 2011.
4. مزوري الطيب، **الانعكاسات المرتقبة على إنضمام الدول النامية في المنظمة العالمية للتجارة–حالة الجزائر**، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013/2012.

ج– مذكرات الماستر:

1. بوكروح وفاء، زيموش عائشة، **تحرير التجارة الدولية وانعكاساتها على الدول النامية–دراسة حالة الجزائر**،مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل،2016/2015 .
2. تزالت محمد، محمد شاريف العربي، **السياسات التجارية و الاندماج في الاقتصاد الدولي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، ميدان علوم اقتصادية والتسيير علوم تجارية، شعبة علوم اقتصادية، تخصص مالية و اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية،و علوم التسيير،جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2016–2015.

3. حاج يوسف سارة أم الخير، **انعكاسات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، فرع :تسويق و تجارة دولية,تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير,جامعة محمد خيضر، بسكرة, 2015.
4. خولة عزاب، **الاقتصاد السياسي للتنافس الأمريكي الصيني في التجارة الدولية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص دراسات إستراتيجية و

أمنية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2020-2021.

5. ساعد ياحي، **التنافس الصيني الأمريكي و انعكاساته على الأمن الدولي**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر، ميدان الحقوق و العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022/2021.
6. سحوان نوال، **النظام التجاري الدولي بين الغات و المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص:قانون الأعمال,كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو, 2024.
7. طيوب سهام، حميدي مريم هاجر، **آفاق التكتلات الاقتصادية الجديدة دراسة حالة دول البريكس 2011-2020**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد دولي، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2022/2021.
8. لبنى كعواش، فاتن عزوزة، **مكانة مجموعة البريكس في النظام النقدي الدولي بعد الأزمة المالية العالمية 2008**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2019/2018.
9. مباركي عبد الحق ،حسيان لطفي،**دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق الفعالية الاقتصادية**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر،تخصص قانون الأعمال،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2022-2023.
10. محجوبي إلياس , سويقان زكرياء , **مبدأ حرية التجارة الدولية** , مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي , تخصص قانون خاص كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة قاصدي مرباح , ورقلة , 2017-2018
11. محمد أسامة عماري، هشام جرار، **إستراتيجية السياسة التجارية في الجزائر في ظل التحولات في النظام التجاري العالمي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي،برج بوعريريج، 2020/2019.

12. نفاح عبد المجيد، **الشركات المتعددة الجنسيات و دورها في صناعة و اتخاذ قرارات السياسة الدولية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل، 2017/2016.

13. يمونة ريان صديقي، سوسن عويسي، **واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كورونا**، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص:مالية و تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قالمة،2021/2020.

ثالثا: المقالات:

1. إرزيل الكاهنة ،**اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة الخاصة بالسلع والخدمات والمنظومة القانونية الجزائرية**،المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية،العدد02،2009، ص.ص 190-228.
2. أسماء عدائكة، السياح بوزيد، **السياسة التجارية وعلاج الاختلالات في ميزان المدفوعات -مجلس دول التعاون الخليجي أنموذجا 2010-2016**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 04، جامعة الشهيد حمة لخضر. الوادي. الجزائر، السنة 2018، ص.ص 257-275.
3. بخدة زقار، لعلا نورية، **أنماط السياسات التجارية -تحليل تأثير سياسة الحماية التجارية(حصص الاستيراد) على التشغيل**-،المجلد11،العدد3، مجلة التنظيم و العمل ،جامعة معسكر الجزائر،2022، ص.ص 170-189.
4. بعوش دليلة،**الآليات القانونية لمكافحة الإغراق التجاري في إطار منظمة التجارة العالمية**، مجلة العلوم الإنسانية،المجلد31،عدد4، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1، ديسمبر 2020، ص.ص 519-536.

5. بلعور سليمان، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة ورقلة، 2008 ، ص.ص 55-67.
6. بن داودية وهيبة، **اثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا** ،مجلة اقتصاديات و شمال إفريقيا ،العدد6،جامعة الشلف،2009، ص.ص 95-120.
7. جمال الدين زروق، **واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية**، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية، العدد01، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سنة1998، ص22. https://www.arab.api.org تم الاطلاع عليه يوم 2024/05/1، 18:29.
8. حامد نور الدين، **منظمات الهيمنة العالمية "FMI. BIRD"، و الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية –دراسة حالة الجزائر–**، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 03، 2003، ص.ص 180-193.
9. حساني إيمان، بن عبد العزيز سفيان، **الأساليب الحمائية غير التعريفية في السياسات التجارية و أثرها على نفاذ الصادرات الجزائرية إلى الأسواق الدولية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد9، العدد1، جامعة طاهري محمد بشار،الجزائر، 2023، ص.ص 146-162.
10. حناش الياس، بوزرب خير الدين، **أثر هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي بعد الأزمة العالمية2008:أي مفارقة؟**، مجلة أوراق اقتصادية، العدد01، الجزائر، ديسمبر، 2017،ص.ص 18-52.
11. سالم حسين، رحموني سارة، **ملامح بروز الصين كقوة اقتصادية في النظام الدولي**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ديسمبر 2022، ص.ص 1064-1082.
12. سعدي كريم سلمان، **العلاقات الأوروبية-الأمريكية في القرن الحادي والعشرين: تنافس أم مشاركة؟**، دراسات دولية، العدد 35، ص 78،متاح على الرابط التالي: https://www.iasj.net ، تم الاطلاع عليه يوم 2024،17:43/04/27

13. سلامي ميلود، بوستة جمال، **المنظمة العالمية للتجارة و دورها في تنظيم المنافسة العادلة للتجارة الدولية**، مجلة القانون و المجتمع، المجلد07، العدد01،جامعة باتنة01، 2019، ص139-165.

14. سلامي ميلود، بوستة جمال،**المنظمة العالمية للتجارة و تأثيرها على الجزائر في حالة الانضمام** ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية،المجلد 1،العدد7، جامعة باتنة ،سبتمبر،2017.ص.ص 245-259.

15. سليم كاطع علي، **مقومات القوة الأمريكية و أثرها في النظام الدولي**، مجلة دراسات دولية، العدد 42، جامعة بغداد، 2009 ، ص 156.متاح على الرابط التالي: https://www.iasj.net ، تم الاطلاع عليه يوم 2024/03/16، 10:34.

16. سليمان ناصر، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات بالإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة –دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد01، جامعة ورقلة، 2002، ص.ص 82-93.

17. شرادي نبيل، **دور المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الخارجية للبلدان النامية**، مجلة المعيار،العدد18،كلية الحقوق،جامعة الجزائر 01،2017،ص.ص 212-219.

18. شريفة كلاع، **تحدي تزايد القوة الاقتصادية الصينية في ظل تراجع الهيمنة الأمريكية: الانتقال من الحروب البيولوجية من خلال فيروس كورونا**، مجلة مدارات سياسية، المجلد 05، العدد 02، جامعة الجزائر 3، 2021، ص 86.

19. شفيعة حداد، **الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة –التنافس قي السودان نموذجا–**، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، العدد 4، جامعة الحاج لخضر باتنة، جانفي 2013، ص.ص 79-110.

20. عابي وليد، شريط فيروز، **واقع وآفاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس–دراسة تحليلية للفترة 1991-2021**، مجلة الدراسات الاقتصادية

المعاصرة،المجلد 07، العدد02، جامعة العربي التبسي تبسة، 2022، ص.ص 151-166.

21. عبد الكريم الطيف، **دول البريكس شراكة من اجل التنمية والتعاون والتكامل من اجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 30، جامعة الجزائر 3، 2014، ص.ص 11-26.

22. عبد المنعم وسن إحسان، **ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي-تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجا**، مجلة جامعة النهرين، العدد 58، 2020، ص 166-167. متاح على الرابط التالي:https://journal.uokufa.iq، تم الاطلاع عليه يوم 2024/04/28، 16:43

23. عبيدات عبد الكريم، **النظام النقدي الدولي المعاصر و هيمنة الدولار الأمريكي**، مجلة معارف، العدد19، جامعة أكلي محند اولحاج البويرة، 2015، ص.ص 441-456.

24. عياش قويدر ،إبراهيمي عبد الله ، **آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم** ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،عدد2 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف،2005 ،ص.ص 49-84.

25. قسايسية الياس، **العلاقات الروسية الصينية وأثرها على التوازن الدولي في القرن الواحد و العشرون**، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2020، ص.ص192-205.

26. كريمة لعيساوي، **النظام التجاري الدولي :من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية،العدد9، ديسمبر، جامعة الجزائر3، 2017،ص.ص123-143.

27. مجاني غنية، **دور المنظمة العالمية للتجارة في مكافحة الإغراق**،مجلة الإحصاء و الإقتصاد التطبيقي،العدد28،جامعة الجزائر،2017،ص.ص97-121.

28. محمد قويدري، **إنعكاسات تحرير التجارة العالمية على إقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث، العدد01، جامعة الاغواط ، 2002، ص20،ص.ص18-25.

29. محياوي محمد، هاملي محمد، **الدور الصيني في إفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة: الأبعاد والتداعيات**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، جامعة محمد بوضياف المسيلة، افريل 2022.ص.ص 199-219.

30. مولحسان آيات الله، **تحليل المنافع والتكاليف المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على إقتصاديات الدول النامية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد التاسع عشر، جامعة محمد خيضر –بسكرة، جوان 2010، ص.ص55-70.

31. أحمد توزان، قدور بن نافلة، **الإستراتيجيات والتجارب الدولية الناجحة في تطوير القطاع الصناعي وإمكانية تطبيقها في الجزائر، دراسة حالة الفيتنام**، مجلة حوليات، جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، مجلد08، العدد،2021، ص.ص112-128.

رابعا : الوثائق:

1. آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في الدول النامية، http://www.moqatel.com، تم الاطلاع عليه يوم 2024/05/1، 17:12.

2. احمد عبد الله، **السعودية والصين.. علاقات اقتصادية متنامية و اتفاقات ثنائية ب 50 مليار دولار** www.aljazeera.net، تم الاطلاع عليه يوم 2024/04/24، 23:39.

3. بسنت جمال، **التقارب الصيني الأوروبي: الصين الشريك الأول للاتحاد الأوروبي.** https://ecss.com، تم الاطلاع عليه يوم 2024/04/20، 22:24.

4. السياسات التجارية الدولية، 20جويلية2023، **https://www.annajah.net**، تم الاطلاع عليه يوم 2024/04/03، على الساعة16:57.

5. الصين..الشريك التجاري الرئيسي للاتحاد الأوروبي، www.skynewsarabia.com، تم الاطلاع عليه يوم 2024/04/20،08:12.
6. ماهي الحمائية؟، https://www.aljazeera.net ، تم الاطلاع عليه يوم 2024/4/3،على الساعة 14:38.
7. معاذ فريحات، **كيف يتحكم الدولار الاميريكي بالنظام المالي العالمي؟**، 23 ابريل 2023، https://www.alhurra.com ، تم الاطلاع عليه يوم 2024/03/17، 16:45.
8. مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات، https://mawdoo3.com، تم الاطلاع عليه 2024،19:55/03/17.
9. منظمة التجارة العالمية (WTO)، http://www.muqatel.com ، تم الاطلاع عليه يوم 2024/03/26، على الساعة 13:56.

خامسا: المحاضرات:

1. آيت يوسف صبرينة ،**محاضرات في قانون المنظمات الاقتصادية الدولية** ،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة مولود معمري تيزي وزو،2022-2023.ص28، https://teleensm.ummto.dz
2. سعيد أحسن، **مطبوعة في مقياس تقنيات التجارة الخارجية**،لطلبة السنة الأولى ماستر اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، 2020/2019،ص17.
3. ياسر الحويش، **المنظمات الدولية الاقتصادية**، الجامعة الافتراضية السورية,2018 ، ص158 . https://pedia.svuonline.org ، تم الاطلاع عليه يوم2024/02/23، على الساعة 10:54.

الفهرس

الفهرس

مقدمة 1

الفصل الأول: الطبيعة القانونية للمنظمة العالمية للتجارة 5

المبحث الأول : المنظمة العالمية للتجارة آلية لإدارة التجارة الدولية 6

المطلب الأول : مفهوم المنظمة العالمية للتجارة 7

الفرع الأول : نشأة المنظمة العالمية للتجارة 7

الفرع الثاني : ميلاد المنظمة العالمية للتجارة 15

الفرع الثالث : أهداف و مهام المنظمة العالمية للتجارة 17

المطلب الثاني : المبادئ و القواعد الأساسية للمنظمة العالمية للتجارة 20

الفرع الأول : المبادئ الأساسية للمنظمة العالمية للتجار 20

الفرع الثاني: قواعد المنظمة العالمية للتجارة 22

المبحث الثاني: السياسات التجارية في إطار المنظمة العالمية للتجارة... 26

المطلب الأول: السياسة الحمائية التجارية 26

الفرع الأول: تعريف السياسة الحمائية وحججها 26

الفرع الثاني: أدوات سياسة الحماية التجارية 29

المطلب الثاني:سياسة تحرير التجارة الدولية 33

الفرع الأول: تعريف سياسة تحرير التجارة الدولية وحججها 33

الفرع الثاني: أدوات سياسة الحرية التجارية 35

الفرع الثالث : أهداف سياسات التجارة الدولية..... 37

الفصل الثاني:تأثير تحرير التجارة الدولية على الدول المتقدمة والنامية..... 41

المبحث الأول: انعكاسات النظام التجاري الدولي الجديد على اقتصاديات الدول المتقدمة: 42

المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية قطب تجاري مهيمن في التجارة الدولية: 43

الفرع الأول: مظاهر الهيمنة الأمريكية في التجارة الدولية 43

الفرع الثاني: أسباب هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في التجارة الدولية 46

المطلب الثاني: الصين والاتحاد الأوروبي ودول البريكس كقوة صاعدة في التجارة الدولية. 50

الفرع الأول: الصين قوة اقتصادية ودورها في الاقتصاد العالمي. 50

الفرع الثاني: الاتحاد الأوروبي تكتل اقتصادي قوي 56

الفرع الثالث: ظهور مجموعة دول البريكس..... 58

المبحث الثاني: انعكاسات تحرير التجارة الدولية على الدول النامية..... 61

المطلب الأول: أثار تحرير التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية..... 62

الفرع الأول: أثار تحرير التجارة الدولية على قطاع الصناعة والزراعة 62

الفرع الثاني:أثار تحرير التجارة الدولية علي قطاع الملابس و المنسوجات 64

الفرع الثالث: أثار تحرير التجارة الدولية علي قطاع الخدمات 65

المطلب الثاني: الآثار الجوهرية للمنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية والجزائر كنموذج..... 67

الفرع الأول: الآثار الإيجابية للمنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية 67

الفرع الثاني : الآثار السلبية للمنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية 70

الفرع الثالث: الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. 72

الخاتمة: 78

قائمة المراجع : 81

الملخص:

من خلال دراستنا المتواضعة وبصفة عامة أخذنا نظرة عن التغيرات التي ولدت في مجرى الأحداث الاقتصادية في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية التي أبدت رأيها في تغيير السلبيات التي خلفتها آثار الحرب العالمية الثانية، ولكن هذا الأمر لم يطل فقد اعتبرت اتفاقية الجات في دائرة شبه مؤقتة كون انها فشلت في رد الاعتبار في المجال الاقتصادي، بهذا تم الاتفاق بعد جولات عديدة لتحويل هذه الاتفاقية التي كانت آخرها جولة الاوروغواي التي انبثقت منها منظمة التجارة العالمية، التي يتجلى دورها في إعادة بناء نظام تجاري جديد القائم على تحرير التجارة الدولية و توفير بيئة تجارية مواتية و رسم سياسات تجارية تتبعها الدول من سياسة تحرير التجارة الدولية إلى سياسة تقييدها فكان التأثير لهذه المنظمة على دول العالم بالإيجاب خاصة الدول المتقدمة لأنها السبب في ظهور عدة دول قوية اقتصاديا منها الولايات المتحدة الأمريكية والصين و الاتحاد الأوروبي كذلك ظهور مجموعة دول البريكس، كما كان تأثيرها سلبي و ايجابي للدول النامية و العربية منها الجزائر خاصة في بعض المجالات الحساسة لبناء اقتصاد قوي.

الكلمات المفتاحية:

الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية– المنظمة العالمية للتجارة–السياسات التجارية الدولية– الدول المتقدمة–الدول النامية.